دولة فلسطين القادمة

دار الكتب المصرية
فهرسة إثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

بيانات الكتاب كما ستأتي من دار الكتب

الغلاف والتنسيق الداخلي والإشراف على الطباعة
محمد السخاوي ٠١٢٨٤٤٥٢٥٧٨

دولة فلسطين القادمة

سامي العثمان

الإهداء

إلى ضمير هذا العالم
الذي يرفض الظلم
والفصل العنصري
والإبادة الجماعية
وللشهداء
الذين رَووا بدمائهم الزكية
أرضًا لن تضيع

سامي العثمان

المقدمة:

دولة فلسطين... قادمة

لقد حملت القضية الفلسطينية على مدار عقود ثقلًا تاريخيًا وإنسانيًا لم تشهده أمةٌ أخرى. منذ النكبة الأولى وحتى اليوم، ظل الشعب الفلسطيني يتعرض للتهجير والاحتلال والتشريد، في حين كانت الأرض المباركة عنوانًا للصمود والأمل، رمزًا للهوية الوطنية والحقوق المشروعة. لكن التحدي لم يقتصر على الاحتلال وحده، بل امتد إلى صراع على الشرعية الدولية والاعتراف الرسمي بدولة فلسطين، مع كل ما يصاحب ذلك من محاولات لتقويض الحق الفلسطيني عبر الضغوط السياسية والاقتصادية والإعلامية.

في هذا السياق، برزت جهود المملكة العربية السعودية بقيادة الأمير محمد بن سلمان، وبدعم مصر الثابت، كنقطة تحول تاريخية في مسار القضية الفلسطينية. لم يكن الدور مجرد شعارات رنانة أو بيانات سياسية، بل تحرك عملي ودبلوماسي عالمي، دفع من خلاله الأمير محمد بن سلمان المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا، للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في سيادته وكرامته، مع التأكيد على أن القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية.

لقد أظهرت هذه الجهود قدرة العرب، بقيادة السعودية ومصر، على إعادة صياغة موازين القوة الدولية لصالح الحق الفلسطيني، ورفض محاولات التهجير القسري أو التهديد المباشر للسكان. لم يعد صوت الفلسطينيين مهمشًا، ولم يعد النزاع الفلسطيني قضية ثانوية في السياسة الدولية، بل أصبح في قلب المبادرات الدبلوماسية الكبرى، مدعومًا برؤية قيادية واضحة ومثابرة مستمرة على صعيد العالم كله.

ونحاول هنا تقديم قراءة شاملة لمراحل هذا التحرك التاريخي، ولتسليط الضوء على استراتيجيات الدبلوماسية العربية التي أعادت القضية الفلسطينية إلى مسار الاعتراف الدولي الكامل، والدور الحاسم للأمير محمد بن سلمان في جعل فلسطين على سلم أولويات العالم، ومصر كشريك استراتيجي يحمي الحقوق والمصالح الفلسطينية. كما يسلط الضوء على صمود الشعب الفلسطيني، على أرضه وفي ثقافته، الذي شكّل العمود الفقري لمقاومة الاحتلال، وتكامله مع الدعم العربي والدولي لفتح الطريق نحو دولة فلسطينية قادمة، عاصمتها القدس الشرقية.

في هذه الصفحات، نمضي لتوثيق الوقائع التاريخية والسياسية والدبلوماسية، مع قراءة نقدية للمحاولات التي واجهت القضية الفلسطينية، ومراجعة الخطوات العملية التي

اتخذتها السعودية ومصر لترسيخ حقوق الشعب الفلسطيني على المستوى الدولي، ليصبح حلم إقامة دولة فلسطين السيادية على أرضها حقيقة قابلة للتحقق، بعد عقود من الانتظار والضغط والمعاناة.

ومع هذا الجهد الدبلوماسي التاريخي، يبرز دور الأمير محمد بن سلمان ليس فقط كقائد عربي فاعل، بل كرمز للقدرة على تحقيق التغيير العملي في الميدان الدولي، حيث جمع بين الرؤية الاستراتيجية والحس الإنساني، مؤكدًا أن دعم القضية الفلسطينية لا يقتصر على الكلام بل يتطلب تحركًا ملموسًا على كل المستويات. لقد شملت هذه الجهود تنسيق السياسات العربية، وزيادة الضغط على القوى الدولية لإعادة الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، والعمل على حماية القدس الشرقية من أي محاولات لتهويدها أو النيل من وضعها القانوني والتاريخي.

ولم يقتصر العمل العربي على الضغط السياسي فحسب، بل امتد ليشمل دعم الفلسطينيين اقتصاديًا وإنسانيًا، وتعزيز صمودهم في مواجهة الاحتلال والتهجير، مع توظيف المنظمات الدولية لتوفير مظلة قانونية تحمي حقوقهم. هذه المعادلة المعقدة بين القوة الدبلوماسية، والدعم العملي، والاعتراف الدولي، جسدت لأول مرة منذ عقود قدرة العرب على التأثير الفعلي في مسار القضية الفلسطينية، وهو إنجاز

تاريخي يعكس حكمة القيادة السعودية والأمير محمد بن سلمان وكذلك مصر، وحرصهم على ضمان مستقبل الدولة الفلسطينية وكرامة شعبها.

كما أن ما يميز هذه المرحلة هو أن القضية الفلسطينية لم تعد حكرًا على تصريحات من هذا أو ذاك، بل تحولت إلى مشروع عملي وواقعي، مدعوم بخطط واستراتيجيات واضحة، يتم تنفيذها عبر خطوات مدروسة بعناية. وفي قلب هذا الجهد المتواصل يأتي الأمير محمد بن سلمان كرمز للالتزام العربي، إذ استطاع تحريك العالم نحو دعم فلسطين دون الابتعاد عن مبادئ العدالة والشرعية الدولية، ما أعاد القضية إلى مكانتها الهامة على الساحة العالمية، وجعل الاعتراف بدولة فلسطين مسألة ممكنة وواقعية.

وما يجعل هذه المرحلة فريدة هو أن كل خطوة تُتخذ فيها تحمل بصمة قيادة عربية واضحة، تقودها الرؤية الثاقبة للأمير محمد بن سلمان، مع التنسيق المستمر مع مصر، لتأكيد أن صمود الشعب الفلسطيني وحقوقه لن تُترك للصدفة، وأن العالم بأسره مدعو للاعتراف بأن دولة فلسطين ليست حلمًا بعيد المنال، بل واقعًا قادمًا.

بهذه الروح، يهدف هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على تفاصيل هذا التحرك التاريخي، واستعراض كيفية إعادة القضية الفلسطينية إلى قلب السياسة الدولية، مع إبراز دور السعودية ومصر، وعلى رأسهما الأمير محمد بن سلمان، في صنع هذا التحول الجوهري. سنروي الوقائع، ونحلل الاستراتيجيات، ونبين كيف أصبح الاعتراف بدولة فلسطين قريبًا من الحقيقة أكثر من أي وقت مضى.

(١)

السعودية وقيادة الأمير محمد بن سلمان: دفعة عالمية لدعم فلسطين

شهدت القضية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة تحوّلًا نوعيًا في موقعها على خريطة الاهتمام الدولي، بعد أن كادت تُحاصر طويلًا في إطار إدارة الأزمة بدلاً من حلّها. هذا التحول لم يكن عفويًا، بل جاء نتيجة قيادة واعية أدركت أن ترك فلسطين رهينة المماطلة الدولية يعني عمليًا القبول بتصفية حقوق شعبها. وفي قلب هذا التحول برز الدور السعودي، بقيادة الأمير محمد بن سلمان، بوصفه قوة دافعة أعادت صياغة الخطاب السياسي العالمي تجاه فلسطين من جديد.

لقد تعاملت المملكة العربية السعودية مع القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الاستقرار في الشرق الأوسط، لا قضية هامشية يمكن تجاوزها أو الالتفاف عليها. ومن هذا المنطلق، أعاد الأمير محمد بن سلمان تثبيت مبدأ واضح لا لبس فيه: لا سلام حقيقي ولا استقرار دائم في المنطقة من دون قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. هذا الموقف لم يكن مجرد إعلان سياسي، بل تحوّل إلى سياسة ثابتة حاضرة في كل اللقاءات والحوارات مع القوى الدولية الكبرى.

واعتمدت القيادة السعودية أسلوبًا مختلفًا عمّا اعتاده العالم سابقًا؛ إذ انتقلت من لغة المناشدات إلى لغة المصالح المتبادلة والضغط السياسي المنظم. فقد أدرك الأمير محمد بن سلمان أن العالم لا يتحرك بالعواطف وحدها، بل بالحسابات الاستراتيجية، فربط بين أمن المنطقة، واستقرار أسواق الطاقة، والتوازنات الجيوسياسية، وبين ضرورة إنهاء الاحتلال وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه المشروع في دولته. هذا الربط الذكي جعل تجاهل القضية الفلسطينية مكلفًا سياسيًا، بعد أن كان إهمالها هو الخيار الأسهل لبعض القوى الدولية.

وفي أكثر من مناسبة مفصلية، أكد الأمير محمد بن سلمان أن أي مسارات سياسية أو تحالفات إقليمية لا يمكن أن تقوم على حساب فلسطين، رافضًا محاولات فرض الأمر الواقع أو تمرير حلول جزئية لا تمس جوهر القضية. وقد شكّل هذا الموقف صدمة إيجابية في العواصم الغربية، التي اعتادت في مراحل سابقة على التعامل مع فلسطين باعتبارها ملفًا مؤجلًا أو قابلًا للتسوية المؤقتة.

كما لعبت السعودية دورًا محوريًا في إعادة الاعتبار للمبادرة العربية للسلام، لا بوصفها وثيقة تاريخية جامدة، بل كأساس سياسي قابل للتفعيل، يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، ويمنح المجتمع الدولي إطارًا واضحًا لا لبس فيه للحل

العادل. وقد أعاد هذا الطرح ترتيب النقاش الدولي، وأحرج الأطراف التي طالما تهرّبت من الاعتراف بحق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة.

ومع تصاعد العدوان ومحاولات فرض التهجير القسري، جاء الموقف السعودي حاسمًا لا يحتمل التأويل. فقد رفضت المملكة بشكل قاطع أي مخططات تستهدف اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، واعتبرت التهجير جريمة مرفوضة سياسيًا وأخلاقيًا وقانونيًا. هذا الرفض لم يكن موقفًا منفردًا، بل قاد إلى اصطفاف عربي ودولي أوسع، ساهم في إفشال أخطر سيناريوهات تصفية القضية الفلسطينية.

وقد نجح الأمير محمد بن سلمان، عبر شبكة علاقاته الدولية الواسعة، في دفع عدد متزايد من الدول إلى إعادة النظر في مواقفها التقليدية، وفتح نقاشات جدية حول الاعتراف بدولة فلسطين. ولم يعد هذا الاعتراف يُطرح باعتباره خطوة رمزية، بل كضرورة سياسية تفرضها التحولات على الأرض، وضغوط الرأي العام العالمي، والتوازنات الجديدة التي فرضتها الدبلوماسية السعودية.

وهكذا، تحوّلت السعودية، بقيادة الأمير محمد بن سلمان، إلى مركز ثقل أساسي في معادلة دعم فلسطين، لا عبر الشعارات، بل من خلال رؤية استراتيجية بعيدة المدى. رؤية

أعادت للقضية الفلسطينية حضورها الدولي، ورسّخت قناعة متزايدة بأن دولة فلسطين لم تعد حلمًا مؤجلًا، بل استحقاقًا سياسيًا تفرضه الإرادة العربية الجديدة، ويقوده موقف سعودي صلب لا يقبل التراجع.

ولم يقتصر الدور السعودي في دعم فلسطين على الخطاب السياسي أو الضغط الدبلوماسي المباشر، بل امتد إلى إعادة صياغة الإطار القانوني والأخلاقي الذي تُناقَش من خلاله القضية الفلسطينية عالميًا. فقد حرصت القيادة السعودية على إعادة التأكيد، في المحافل الدولية، على أن القضية الفلسطينية ليست نزاعًا حدوديًا قابلًا للتسوية المؤقتة، بل قضية احتلال واضح يخضع لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. هذا التوصيف القانوني الدقيق أعاد ضبط المصطلحات المستخدمة في الخطاب العالمي، وقطع الطريق على محاولات تمييع المفاهيم أو مساواة الضحية بالجلاد.

وفي هذا السياق، كان لولي العهد السعودي دور بارز في الدفع نحو تدويل المسئولية، لا تدويل الصراع. فبدل الاكتفاء بإدانة لفظية للاحتلال، جرى العمل على تحميل المجتمع الدولي مسئولياته القانونية والأخلاقية، سواء فيما يتعلق بحماية المدنيين، أو منع التهجير القسري، أو ضمان حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. هذا التحول جعل كثيرًا من الدول الغربية

أمام اختبار حقيقي لمصداقية شعاراتها حول حقوق الإنسان والنظام الدولي القائم على القواعد.

كما أدرك الأمير محمد بن سلمان أن أحد أخطر أسلحة الاحتلال كان دائمًا احتكار الرواية، فعملت السعودية على كسر هذا الاحتكار عبر دعم خطاب إعلامي ودبلوماسي يعكس حقيقة ما يجري على الأرض. لم يعد الفلسطيني يُقدَّم في هذا الخطاب كطرف ضعيف يطلب التعاطف، بل كشعب صاحب حق تاريخي وقانوني، يطالب بتطبيق قرارات دولية قائمة ومعطلة منذ عقود. هذا التحول في الصورة الذهنية كان له أثر بالغ في الرأي العام العالمي، خاصة في المجتمعات الغربية التي بدأت تعيد النظر في السرديات التقليدية.

ومن الزوايا التي أضافت ثقلًا استثنائيًا للدور السعودي، الربط بين مستقبل النظام الإقليمي وأفق الحل الفلسطيني. فقد أوضح الأمير محمد بن سلمان، في أكثر من مناسبة، أن استمرار تجاهل الحقوق الفلسطينية لن يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار، وأن أي مشاريع إقليمية كبرى— اقتصادية أو أمنية— ستظل هشة ما لم تُحل القضية الفلسطينية حلًا عادلًا. هذا الطرح نقل فلسطين من خانة "الملف الأخلاقي" إلى خانة "الضرورة الاستراتيجية"، وهو انتقال بالغ الأهمية في لغة العلاقات الدولية.

وعلى المستوى الاقتصادي، استخدمت السعودية وزنها العالمي بحكمة، دون ابتزاز أو تصعيد مباشر، لكنها أوصلت رسالة واضحة مفادها أن الاستقرار الذي ينشده العالم مرتبط بالعدالة، وأن تجاهل فلسطين يحمل كلفة سياسية ومعنوية متزايدة. هذا الأسلوب الهادئ، غير الصدامي، أكسب الموقف السعودي احترامًا واسعًا، وجعل كثيرًا من العواصم تنظر إليه بوصفه صوتًا عقلانيًا لا يمكن القفز فوقه.

كما برزت السعودية كركيزة أساسية في حماية البعد الإنساني للقضية الفلسطينية، دون السماح بتحويله إلى بديل عن الحل السياسي. فبينما دعمت المملكة جهود الإغاثة والمساعدات الإنسانية، شددت في الوقت ذاته على أن الإغاثة لا تعني القبول باستدامة الاحتلال. هذا التوازن الدقيق منع اختزال فلسطين في مشاهد المعاناة وحدها، وأبقى جوهر القضية حيًا: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة.

ولعل أحد أهم مكاسب التحرك السعودي تمثّل في كسر الجمود داخل المؤسسات الدولية نفسها. فقد ساهم الضغط السياسي المتواصل في إعادة فتح نقاشات كانت تُعدّ مغلقة، سواء في مجلس الأمن أو في المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. ولم يعد من السهل تمرير بيانات رمادية أو قرارات

منزوعة الدسم، بعد أن أصبح الصوت السعودي حاضرًا بقوة، يطالب بتسمية الأشياء بأسمائها.

وفي لحظة تاريخية مفصلية، رفضت القيادة السعودية أية محاولات لفرض حلول قسرية عبر إعادة هندسة الجغرافيا البشرية لفلسطين، وأكدت أن التهجير ليس حلًا، بل جريمة مضاعفة. هذا الموقف الصارم أعاد الاعتبار لمفهوم السيادة الفلسطينية، وقطع الطريق أمام سيناريوهات كانت تُطرح همسًا في بعض الدوائر الدولية بوصفها "حلولًا واقعية".

ومع تراكم هذه المواقف، بات واضحًا أن الأمير محمد بن سلمان لا يتعامل مع فلسطين كملف موسمي أو ورقة تفاوضية، بل كقضية مركزية في مشروعه الإقليمي الأوسع، القائم على الاستقرار، والتنمية، واحترام سيادة الدول. هذا الاتساق بين القول والفعل منح الموقف السعودي مصداقية نادرة في عالم السياسة، حيث كثيرًا ما تتبدل المواقف بتبدل المصالح.

وهكذا، يمكن القول إن السعودية، بقيادة الأمير محمد بن سلمان، لم تكتفِ بإعادة فلسطين إلى طاولة النقاش الدولي، بل أعادت تعريف شروط هذا النقاش نفسه. فلم يعد السؤال: هل تقوم دولة فلسطينية؟ بل متى وكيف، وتحت أي ضمانات دولية حقيقية. وهذا التحول الجوهري هو ما يجعل الحديث عن دولة فلسطين اليوم مختلفًا عمّا كان عليه في العقود الماضية.

إن ما يجري اليوم ليس مجرد تعاطف دولي عابر، بل تشكّل تدريجي لقناعة عالمية بأن تجاهل فلسطين لم يعد ممكنًا، وأن الحل العادل لم يعد خيارًا أخلاقيًا فحسب، بل ضرورة سياسية. وفي قلب هذا التحول تقف قيادة سعودية أدركت لحظة التاريخ، واستثمرت ثقلها ورؤيتها لصالح قضية عادلة طال انتظارها. ومن هنا، يصبح الحديث عن دولة فلسطين القادمة حديثًا عن مسار بدأ بالفعل، لا عن حلم مؤجل.

(٢)

مصر وواجب التضامن: حماية الشعب الفلسطيني ورفض التهجير

لم تكن مصر يومًا طرفًا عابرًا في القضية الفلسطينية، بل كانت دائمًا في قلبها، تتحمل أعباءها السياسية والإنسانية والأمنية، بوصفها دولة تدرك أن ما يجري في فلسطين لا ينفصل عن أمن المنطقة كلها، ولا عن مستقبل النظام العربي ذاته. ومنذ اندلاع العدوان الأخير وتصاعد محاولات فرض واقع جديد بالقوة، عادت مصر لتؤكد دورها التاريخي، ليس عبر الشعارات، بل من خلال مواقف عملية حاسمة وضعت حدودًا واضحة لما يمكن القبول به، وما يجب رفضه بلا تردد.

لقد شكّل الموقف المصري الرافض لتهجير الشعب الفلسطيني إحدى أكثر اللحظات وضوحًا وحسمًا في مسار الصراع. ففي الوقت الذي طُرحت فيه أفكار خطيرة تستهدف تفريغ الأرض من أهلها تحت ذرائع إنسانية أو أمنية، أعلنت مصر بوضوح أن التهجير القسري خط أحمر لا يمكن تجاوزه، وأن حماية الشعب الفلسطيني تعني أولًا حمايته في أرضه، لا دفعه إلى خارجها. هذا الرفض لم يكن موقفًا عاطفيًا، بل قراءة استراتيجية واعية تدرك أن تهجير

الفلسطينيين ليس حلًا مؤقتًا، بل خطوة أولى نحو تصفية القضية بالكامل.

وانطلاقًا من هذا الفهم، تعاملت الدولة المصرية مع الملف الفلسطيني باعتباره مسئولية قومية وأخلاقية في آن واحد. فمصر، بحكم الجغرافيا والتاريخ، تعلم أن أي تغيير قسري في التركيبة السكانية لفلسطين سينعكس مباشرة على استقرار المنطقة، ويفتح أبوابًا لا يمكن إغلاقها من الفوضى والصراعات الممتدة. ولهذا جاء الموقف المصري متسقًا، يربط بين رفض التهجير والدفاع عن حق الفلسطينيين في البقاء، وبين الحفاظ على الأمن الإقليمي ومنع انزلاق المنطقة إلى سيناريوهات أكثر خطورة.

وقد تجلّى هذا الدور المصري في تحركات دبلوماسية مكثفة، هدفت إلى تثبيت هذا الموقف داخل الأطر الدولية، وعدم السماح بتسويقه بوصفه "حلًا إنسانيًا". عملت القاهرة على كشف حقيقة هذه الطروحات، موضحة أن تقديم التهجير كخيار إنساني هو قلب للحقائق، وأن الإنسانية الحقيقية تكمن في وقف العدوان، وفتح مسار سياسي جاد يفضي إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي الوقت ذاته، لم تفصل مصر بين الموقف السياسي والبعد الإنساني، بل سعت إلى إدارة هذا التوازن الصعب

بحكمة. فقد لعبت دورًا محوريًا في إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وفتح المعابر لتخفيف معاناة المدنيين، دون أن تسمح بتحويل هذه الجهود إلى غطاء لفرض حلول قسرية. هذا الموقف المتوازن عزّز مصداقية الدور المصري، وأكد أن دعم الشعب الفلسطيني لا يعني القبول بأي مسار ينتقص من حقوقه الوطنية.

كما برزت مصر كوسيط رئيسي يسعى لوقف نزيف الدم، دون التفريط في جوهر القضية. فالقاهرة، بما تملكه من خبرة طويلة في إدارة هذا الملف، أدركت أن وقف إطلاق النار ليس غاية في حد ذاته، بل خطوة أولى يجب أن تتبعها عملية سياسية واضحة المعالم. ولهذا حرصت على أن تكون أي تهدئة مرتبطة بأفق سياسي، يمنع تكرار دورات العنف، ويعيد طرح حل الدولتين بوصفه الإطار الوحيد القابل للحياة.

ومن الزوايا المهمة في الدور المصري، التنسيق العميق مع المملكة العربية السعودية، في موقف عربي موحّد أعاد للقضية الفلسطينية ثقلها السياسي. فقد شكّل هذا التنسيق جدار صدّ أمام محاولات تفكيك الموقف العربي، وأرسل رسالة واضحة للمجتمع الدولي مفادها أن فلسطين ليست ملفًا قابلًا للتجزئة أو المقايضة. هذا التلاقي المصري– السعودي أعاد

الاعتبار لفكرة العمل العربي المشترك، بعد سنوات من التشتت والانقسام.

كما أسهمت مصر في إعادة ضبط الخطاب الدولي حول مفهوم "الأمن". فقد أكدت أن أمن الاحتلال لا يمكن أن يتحقق على حساب أمن الشعب الفلسطيني، وأن الاستقرار الحقيقي لا يُبنى بالقوة العسكرية وحدها، بل بالعدالة واحترام الحقوق. هذا الطرح وجد صدى متزايدًا في الأوساط الدولية، خاصة مع تصاعد الوعي العالمي بحقيقة ما يجري على الأرض، وتآكل الروايات التي طالما برّرت استمرار الاحتلال.

وعلى المستوى الشعبي، حافظت مصر على مساحة واسعة من التضامن المجتمعي مع فلسطين، انعكست في دعم إنساني وإعلامي وثقافي متواصل، أعاد التأكيد على عمق العلاقة بين الشعبين. هذا البعد الشعبي لم يكن منفصلًا عن الموقف الرسمي، بل شكّل له سندًا أخلاقيًا ومعنويًا، عزّز من قوة الخطاب المصري في مواجهة الضغوط الخارجية.

ولم يكن رفض التهجير موقفًا دفاعيًا فقط، بل إعلانًا لرؤية أوسع تتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية. فقد شددت مصر على أن الحل لا يكمن في إعادة توزيع السكان، بل في إعادة توزيع العدالة. وأن أي محاولة لتجاوز الحقوق الفلسطينية ستؤدي إلى صراع مفتوح، تتجاوز آثاره حدود فلسطين، وتمتد إلى الإقليم

بأكمله. هذا التحذير لم يكن مبالغة، بل قراءة دقيقة لتجارب التاريخ القريب، حيث أثبتت كل محاولات فرض الحلول القسرية فشلها الذريع.

ومع استمرار التحركات المصرية، بات واضحًا أن القاهرة لا تسعى إلى دور شكلي أو مؤقت، بل إلى ترسيخ معادلة جديدة عنوانها: حماية الإنسان الفلسطيني شرط لحماية القضية الفلسطينية. هذه المعادلة أعادت توجيه البوصلة، ومنعت اختزال الصراع في أرقام الضحايا أو حجم الدمار، لتبقي جوهره السياسي حيًا في الوعي الدولي.

وهكذا، يتضح أن الدور المصري في هذه المرحلة لم يكن مجرد استجابة للأحداث، بل ممارسة واعية لمسئولية تاريخية. مسئولية تفرضها الجغرافيا، ويؤكدها التاريخ، وتستدعيها لحظة فارقة في مسار القضية الفلسطينية. ومن خلال هذا الدور، أسهمت مصر في إفشال أخطر مشاريع تصفية القضية، وأعادت تثبيت حق الشعب الفلسطيني في أرضه، وفي مستقبله، وفي دولته القادمة.

إن ما قامت به مصر، في رفض التهجير وحماية الشعب الفلسطيني، ليس موقفًا عابرًا فرضته الظروف، بل تعبير عن رؤية استراتيجية تدرك أن فلسطين ستظل معيارًا لصدق المواقف، وأن الدفاع عنها هو دفاع عن استقرار المنطقة كلها.

وبهذا المعنى، تواصل مصر أداء واجبها، لا باعتبارها وسيطًا محايدًا، بل طرفًا منحازًا للحق، ومدافعًا عن شعب يرفض أن يتحول إلى لاجئ دائم في وطنه المسلوب.

وفي سياق هذا الدور، لم تغفل مصر البعد القانوني الدولي للقضية الفلسطينية، بل عملت على إعادة تفعيله بوصفه أداة ضغط حقيقية، لا مجرد مرجعية نظرية. فقد شددت القاهرة في اتصالاتها الدولية على أن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني لا يمكن التعامل معه باعتباره "نتائج حرب"، بل بوصفه انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. هذا التأكيد المستمر ساهم في نقل النقاش من دائرة التبرير السياسي إلى دائرة المساءلة القانونية، وهو انتقال بالغ الأهمية في مسار الصراع.

كما لعبت مصر دورًا محوريًا في منع اختزال القضية الفلسطينية في بعدها الأمني فقط، وهو الاختزال الذي لطالما استُخدم لتبرير السياسات القمعية والعدوانية. فقد أكدت القاهرة أن الأمن لا يمكن أن يكون ذريعة لسلب الحقوق، وأن أي حديث عن استقرار دائم يجب أن ينطلق من معالجة جذور الصراع، لا من إدارة أعراضه. هذا الطرح أعاد الاعتبار للحل السياسي الشامل، وقطع الطريق أمام محاولات تسويق حلول جزئية تقوم على "التهدئة مقابل الصمت".

ومن الزوايا التي أظهرت عمق الدور المصري، القدرة على التحرك في مساحات شديدة التعقيد دون الوقوع في فخ الاستقطاب. فمصر لم تنجرّ إلى خطاب انفعالي، ولم تتبنَّ مواقف متطرفة تُفقدها قدرتها على التأثير، لكنها في الوقت نفسه لم تقدّم أي تنازل يمس الثوابت. هذا التوازن الدقيق بين الصلابة والمرونة جعل من القاهرة طرفًا لا غنى عنه في أي معادلة تتعلق بفلسطين، سواء على مستوى الوساطة أو على مستوى رسم الأفق السياسي المقبل.

وقد أدركت مصر أن أحد أخطر التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية هو محاولات تذويبها في أزمات إقليمية أخرى، أو التعامل معها كملف تابع. ولهذا حرصت على إبقاء فلسطين في موقعها المستقل، كقضية قائمة بذاتها، لها سياقها وخصوصيتها، ولا يجوز التعامل معها بوصفها تفصيلًا في صراعات أوسع. هذا الإصرار حافظ على وضوح القضية، ومنع تشويش الأولويات في لحظة إقليمية شديدة الاضطراب.

كما أسهم الموقف المصري في إعادة الاعتبار لمفهوم السيادة الفلسطينية، ليس فقط في الخطاب، بل في الممارسة السياسية. فرفض التهجير لم يكن دفاعًا عن حدود جغرافية فحسب، بل دفاعًا عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه، دون وصاية أو حلول مفروضة. هذا الفهم العميق

جعل من الموقف المصري حجر زاوية في أي تصور مستقبلي للحل، ورسّخ قناعة متزايدة بأن تجاوز مصر في هذا الملف أمر غير ممكن.

ومع تزايد الضغوط الدولية، حافظت القاهرة على استقلالية قرارها، رافضة الانخراط في أي ترتيبات لا تضمن حقوق الفلسطينيين بشكل صريح. هذا الاستقلال لم يكن عزلة، بل تعبيرًا عن قدرة دولة تمتلك وزنها السياسي والتاريخي على اتخاذ مواقف نابعة من مصالحها وقيمها، لا من إملاءات خارجية. وقد أكسبها هذا الموقف احترامًا واسعًا، حتى لدى الأطراف التي لا تتفق معها بالكامل.

وهكذا، يتضح أن الدور المصري لم يكن ردّ فعل على أزمة طارئة، بل امتدادًا لنهج ثابت يرى في فلسطين قضية عدالة قبل أن تكون قضية سياسة، وقضية شعب قبل أن تكون قضية حدود. ومن خلال هذا النهج، ساهمت مصر في حماية جوهر القضية الفلسطينية من التآكل، وأبقت الباب مفتوحًا أمام حل حقيقي، لا يقوم على التهجير أو الإقصاء، بل على الاعتراف والإنصاف.

وبهذا المعنى، يصبح الدور المصري جزءًا لا يتجزأ من المسار الذي يقود إلى دولة فلسطين القادمة؛ دولة تقوم على أرضها، بأهلها، وبإرادتها الحرة. فحين ترفض دولة بحجم

مصر تحويل المأساة إلى حل، فإنها لا تدافع عن الفلسطينيين وحدهم، بل تدافع عن فكرة العدالة نفسها، وتؤكد أن التاريخ لا يُكتب بالقوة وحدها، بل بالمواقف التي تصمد أمام العواصف.

(٣)

المجتمع الدولي بين الرفض والاعتراف: تأثير الدبلوماسية العربية

لطالما شكّل موقف المجتمع الدولي من القضية الفلسطينية مرآة لاختلال موازين القوة في النظام العالمي، حيث هيمنت الاعتبارات السياسية والتحالفات الاستراتيجية على حساب مبادئ العدالة والشرعية الدولية. فعلى مدى عقود، ظل الاعتراف بدولة فلسطين مؤجلًا أو مشروطًا، محاصرًا بسلسلة من الذرائع السياسية التي جعلت من الحق الفلسطيني ملفًا قابلًا للتأجيل الدائم. غير أن هذه المعادلة بدأت تشهد تحولًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، بفعل تحرك دبلوماسي عربي واعٍ، أعاد صياغة الخطاب، وفرض القضية الفلسطينية مجددًا على طاولة القرار الدولي.

لقد اعتاد المجتمع الدولي، وخصوصًا القوى الكبرى، التعامل مع فلسطين بوصفها "قضية نزاع" لا "قضية احتلال"، وهو توصيف سمح بتفريغ المأساة من بعدها القانوني والإنساني. لكن الدبلوماسية العربية، بقيادة السعودية ومصر، عملت على تفكيك هذا الإطار الملتبس، وإعادة تعريف القضية الفلسطينية باعتبارها مسألة حقوق غير قابلة للتصرف، وليست

ملفًا تفاوضيًا مفتوحًا بلا سقف زمني. هذا التحول في اللغة لم يكن تفصيلًا شكليًا، بل مدخلًا أساسيًا لتغيير المواقف.

في هذا السياق، برزت القيادة السعودية، وعلى رأسها الأمير محمد بن سلمان، بوصفها قوة دافعة لإعادة ضبط إيقاع الموقف الدولي. فقد انتقلت السعودية من موقع ردّ الفعل إلى موقع المبادرة، مستخدمة ثقلها السياسي والاقتصادي لإيصال رسالة واضحة: لا استقرار إقليمي دون حل عادل للقضية الفلسطينية، ولا تطبيع كامل دون قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. هذا الربط المباشر بين المصالح الدولية والحقوق الفلسطينية شكّل نقطة ضغط حقيقية على صناع القرار في العواصم الكبرى.

أما مصر، فقد أدّت دورًا مكمّلًا لا يقل أهمية، عبر توظيف علاقاتها الدولية ومكانتها التاريخية لإعادة فتح القنوات المغلقة، وإقناع الأطراف المترددة بأن تجاهل القضية الفلسطينية لم يعد خيارًا عمليًا. لقد خاطبت القاهرة المجتمع الدولي بلغة المصالح، ولكن من بوابة القانون الدولي، مؤكدة أن استمرار الاحتلال والتوسع الاستيطاني لا يهددان الفلسطينيين وحدهم، بل يقوّضان الاستقرار الإقليمي ويغذّيان دوائر العنف.

وقد انعكس هذا الجهد العربي المشترك في تغيّر ملموس داخل المنظمات الدولية. فشهدت الأمم المتحدة، ومجالسها

المختلفة، عودة قوية للخطاب الداعم لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، ليس فقط عبر بيانات الإدانة، بل من خلال تحركات سياسية وقانونية أكثر جرأة. كما بدأت بعض الدول الأوروبية، التي كانت تلتزم موقفًا رماديًا، في إعادة النظر بسياساتها، والاقتراب أكثر من خيار الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين.

المثير في هذا التحول أن الاعتراف لم يعد يُطرح بوصفه "مكافأة سياسية" لطرف فلسطيني، بل كاستحقاق قانوني متأخر. وهذا التحول لم يكن ليحدث لولا الجهد العربي المنظم الذي أعاد ترتيب الأولويات الدولية، وربط القضية الفلسطينية بمنظومة القيم التي يدّعي الغرب الدفاع عنها: حقوق الإنسان، ورفض الاحتلال، وحماية المدنيين. لقد وضعت الدبلوماسية العربية المجتمع الدولي أمام تناقضه الأخلاقي، ودفعت كثيرًا من الدول إلى مراجعة مواقفها، ولو تدريجيًا.

ومع ذلك، لم يكن هذا المسار خاليًا من المقاومة. فما زالت قوى دولية نافذة ترفض الاعتراف الكامل بدولة فلسطين، إما بدافع التحالفات الاستراتيجية، أو خوفًا من كسر توازنات قائمة. غير أن الجديد في المشهد هو أن هذا الرفض لم يعد صلبًا كما كان، بل بات دفاعيًا، يحاول تبرير نفسه أمام رأي عام عالمي أصبح أكثر وعيًا بحقيقة ما يجري على الأرض.

وهنا يظهر أثر العمل العربي في نقل القضية من الغرف المغلقة إلى فضاء النقاش العام الدولي.

لقد أسهمت الدبلوماسية العربية أيضًا في كسر احتكار الرواية، عبر دعم الجهد الإعلامي والقانوني الذي يوثّق الانتهاكات، ويضعها أمام المؤسسات الدولية. هذا التراكم المعرفي والقانوني جعل من الصعب على كثير من الدول الاستمرار في سياسة "غضّ الطرف"، وخلق مناخًا دوليًا أكثر تقبّلًا لفكرة الدولة الفلسطينية، ليس بوصفها حلًا مثاليًا، بل بوصفها الحد الأدنى المقبول لإنهاء الصراع.

ومن اللافت أن الولايات المتحدة نفسها، رغم تعقيدات موقفها التقليدي، لم تعد قادرة على تجاهل هذا الزخم. فحتى وإن لم يصل الموقف الأمريكي إلى حد الاعتراف الكامل، إلا أن الخطاب السياسي بدأ يتغير، وظهرت مؤشرات على إدراك متزايد بأن إدارة الصراع لم تعد كافية، وأن الحل السياسي بات ضرورة استراتيجية. هذا التحول الجزئي يعكس حجم التأثير الذي أحدثته الدبلوماسية العربية حين عملت بمنطق تراكمي، لا انفعالي.

إن ما نشهده اليوم ليس انقلابًا كاملًا في مواقف المجتمع الدولي، لكنه بلا شك بداية مسار جديد. مسار تُعاد فيه صياغة العلاقة بين القوة والحق، بين المصالح والمبادئ. وفي قلب هذا

المسار تقف الدبلوماسية العربية، بثقل السعودية ورؤية الأمير محمد بن سلمان، وبدور مصر المحوري، بوصفها عامل التوازن الذي منع انزلاق القضية إلى الهامش.

وهكذا، يصبح الاعتراف بدولة فلسطين مسألة وقت، لا مسألة احتمال. فحين تتغير اللغة، وتتبدل الأولويات، وتُعاد صياغة التحالفات، فإن التاريخ يبدأ في التحرك. وقد أثبتت الدبلوماسية العربية أن العمل الهادئ والمنظم قادر على إحداث اختراقات حقيقية، حتى في أكثر الملفات تعقيدًا. وبين الرفض المتراجع والاعتراف المتقدم، تفتح نافذة أمل حقيقية نحو دولة فلسطين القادمة، لا بوصفها شعارًا، بل كحقيقة سياسية تفرض نفسها على العالم.

ويزداد هذا المسار وضوحًا حين نرصد التحولات داخل الرأي العام العالمي، الذي لم يعد يتلقى الرواية الرسمية كما كانت تُقدَّم سابقًا. فقد لعبت الدبلوماسية العربية دورًا ذكيًا في مخاطبة الشعوب لا الحكومات فقط، عبر دعم المنصات الحقوقية، والتقارير القانونية، والفعاليات الدولية التي أعادت للإنسان الفلسطيني حضوره كضحية احتلال لا كرقم في نشرات الأخبار. هذا التحول الشعبي شكّل ضغطًا غير مباشر على صناع القرار، خصوصًا في الدول الديمقراطية التي لا تستطيع تجاهل اتجاهات الرأي العام طويلًا.

كما أسهمت التحركات العربية في كشف الطابع الانتقائي للنظام الدولي، حين يتعلق الأمر بتطبيق القانون الدولي. فبينما تُفرض العقوبات وتُشن الحملات السياسية في قضايا أخرى، ظل الاحتلال الإسرائيلي بمنأى عن المساءلة الجادة. وقد نجحت الدبلوماسية العربية في تحويل هذا التناقض إلى نقطة مساءلة أخلاقية وسياسية، ودفعت كثيرًا من المؤسسات الدولية إلى التعامل مع الملف الفلسطيني باعتباره اختبارًا لمصداقية النظام العالمي ذاته.

وفي هذا الإطار، لم تقتصر الجهود العربية على الساحات السياسية، بل امتدت إلى المجال الاقتصادي، حيث استخدمت السعودية نفوذها داخل المنظومة الاقتصادية العالمية لإيصال رسائل واضحة مفادها أن الاستقرار في الشرق الأوسط شرط أساسي لاستقرار الأسواق العالمية. هذا الربط بين الأمن السياسي والاقتصاد العالمي أعاد القضية الفلسطينية إلى قلب الحسابات الاستراتيجية، لا باعتبارها عبئًا سياسيًا، بل عاملًا حاسمًا في معادلات الاستقرار والنمو.

أما على مستوى التحالفات الدولية، فقد نجحت الدبلوماسية العربية في توسيع دائرة الدعم خارج الإطار التقليدي، عبر الانفتاح على قوى صاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا. هذه الدول، التي تمتلك تاريخًا مع الاستعمار أو تعاني من اختلالات في النظام الدولي، وجدت في الخطاب العربي حول فلسطين صدى لتجاربها الخاصة. ومع تراكم الاعترافات

الرمزية والسياسية من هذه الدول، بدأ ميزان الشرعية الدولية يميل تدريجيًا لصالح الدولة الفلسطينية.

ولعل الأهم في هذا المشهد هو أن القضية الفلسطينية لم تعد تُطرَح بوصفها مطلبًا عربيًا فحسب، بل قضية دولية ذات أبعاد إنسانية وقانونية. هذا التحول المفاهيمي مكسب استراتيجي كبير، لأنه ينقل المسئولية من الإطار الإقليمي الضيق إلى الفضاء الدولي الأوسع، حيث يصبح الاحتلال عبئًا سياسيًا وأخلاقيًا على داعميه، لا على ضحاياه.

كما ساعد التنسيق السعودي– المصري على منع استفراد أي طرف دولي بالملف الفلسطيني. فالتوازن بين المبادرة والضغط، بين الحوار والحزم، أوجد معادلة جديدة أربكت الحسابات التقليدية. لم يعد من السهل تمرير حلول مجتزأة أو مؤقتة، لأن الصوت العربي بات أكثر توحدًا ووضوحًا في مطالبه، وأكثر قدرة على حشد الدعم حول رؤية سياسية محددة المعالم.

ويُلاحظ أيضًا أن الخطاب العربي الجديد تجنب الوقوع في فخ الشعارات، واتجه نحو لغة الأرقام والقرارات الدولية والنصوص القانونية. هذا الأسلوب، الذي يجمع بين العقلانية والوضوح، لاقى قبولًا لدى الدوائر الدبلوماسية الغربية التي اعتادت التعامل مع الملفات بلغة المصالح والوثائق، لا الخطابات العاطفية. وهنا يتجلى أحد أسرار التأثير: مخاطبة العالم بلغته، دون التفريط في جوهر القضية.

ومع تزايد الاعترافات بدولة فلسطين، ولو بصيغ مختلفة، بات المجتمع الدولي أمام واقع جديد لا يمكن تجاهله. فكل اعتراف جديد يُضعف منطق الرفض، ويُراكم شرعية سياسية وقانونية تجعل من قيام الدولة الفلسطينية خطوة منطقية في مسار التاريخ. وقد أدركت الدبلوماسية العربية هذه الحقيقة، فعملت على سياسة النفس الطويل، معتمدة على التراكم لا الصدمة، وعلى البناء لا المواجهة المباشرة.

إن هذا التحول، وإن بدا بطيئًا للبعض، إلا أنه عميق الأثر. فالتاريخ لا يُقاس بالسنوات وحدها، بل بالمنعطفات. وما يشهده الموقف الدولي من إعادة تموضع تجاه فلسطين يُعد أحد هذه المنعطفات الكبرى، التي ستُدرَس مستقبلًا بوصفها لحظة انتقال من إدارة الأزمة إلى السعي الجاد لحلها.

وهكذا، يتضح أن المجتمع الدولي لم يتحرك من تلقاء نفسه، بل دُفع إلى الحركة بفعل دبلوماسية عربية واعية، أدركت أن ميزان القوة لا يُغيَّر بالصدام، بل بإعادة تعريف القضايا وفرضها ضمن أولويات العالم. وبين رفض يتآكل واعتراف يتسع، تمضي القضية الفلسطينية خطوة إضافية نحو تجسيد الدولة المنتظرة.

وبينما يستمر هذا المسار، يبقى الدور العربي، بقيادة السعودية ورؤية الأمير محمد بن سلمان، وبدعم مصري ثابت، حجر الزاوية في تحويل الزخم السياسي إلى واقع ملموس. فالدولة الفلسطينية القادمة لم تعد مجرد أمل مؤجل، بل مشروع سياسي

يتقدم بثبات، مستندًا إلى شرعية دولية تتشكل يومًا بعد يوم، وإرادة عربية أعادت للقضية مكانتها المستحقة في ضمير العالم.

(٤)

القدس الشرقية: العاصمة الروحية والسياسية لدولة فلسطين المستقبلية

على مدى التاريخ، لم تكن القدس مجرد مدينة تُذكر في الخرائط، بل كانت قلبًا نابضًا للهوية، ومركزًا للصراع على المعنى قبل الأرض. وحين يُطرح الحديث عن دولة فلسطين المستقبلية، فإن القدس الشرقية لا تظهر كخيار سياسي قابل للتفاوض، بل كحقيقة راسخة تشكّل جوهر المشروع الوطني الفلسطيني، وروحه السياسية والدينية والإنسانية. فالقدس الشرقية ليست عاصمة محتملة فحسب، بل هي العاصمة الطبيعية التي لا تكتمل الدولة بدونها، ولا تستقيم العدالة إن أُقصيت عنها.

تكتسب القدس الشرقية مكانتها من كونها الوعاء الذي احتضن الذاكرة الفلسطينية عبر قرون، حيث تداخلت العبادة بالحياة اليومية، والتاريخ بالمعمار، والإنسان بالمقدس. فهي المدينة التي شكّلت محور الوجود العربي الإسلامي والمسيحي في فلسطين، وكانت دومًا مساحة للتعايش قبل أن تتحول إلى ساحة للسيطرة والفرض القسري للأمر الواقع. ومن هنا، فإن الإصرار الفلسطيني والعربي على القدس الشرقية عاصمة

للدولـة المقبلـة هـو دفـاع عـن التـاريخ، بقـدر مـا هـو دفـاع عـن المستقبل.

سياسيًا، تمثل القدس الشرقية نقطة الارتكاز لأي حل عـادل وشامل. فكل التجارب التـي حاولـت الالتفـاف علـى هذه الحقيقـة انتهت إلى الفشل، لأن تجاهل القدس يعني إنتـاج دولـة منقوصـة السيادة، بـلا مركـز ثقل، وبـلا رمـز يوحّـد شـعبها. وقد أدركـت الدبلوماسية العربية، وفي مقدمتها السعودية بقيادة الأمير محمد بـن سـلمان، أن تثبيـت القـدس الشـرقية عاصـمة لفلسـطين لـيس مطلبًا عاطفيًا، بل ضرورة قانونية وسياسية تستند إلـى قـرارات الشرعية الدولية التي لم تُلغَ رغم محاولات التهميش.

لقد عملـت الجهـود العربيـة علـى إعـادة القـدس إلـى واجهـة النقاش الدولي، بعد سنوات من محـاولات طمسـها أو اختزالهـا فـي قضـايا إداريـة. فكـان التأكيـد المتكـرر علـى أن أي اعتـراف بدولـة فلسـطينية دون القـدس الشـرقية هـو اعتـراف نـاقص، لا يلبّـي الحـد الأدنـى مـن العدالـة. هـذا الموقـف الواضـح والحـازم أعاد ضبط البوصلة، ومنـع تمريـر صـيغ غامضـة تُبقـي المدينـة رهينة للاحتلال تحت مسميات مختلفة.

أما على المستوى الديني، فإن القدس الشرقية تحمل رمزيـة تتجاوز الحدود والسياسات. فهي أولى القبلتين، وثالث الحـرمين الشريفين، وموطن كنيسة القيامة، ومهد رسالات تعايشت قرونًا

فـي فضـاء واحـد. إن تحويـل هـذه المدينـة إلـى عاصـمة لدولـة فلسطين ليس مجرد استحقاق وطني، بل حماية للطابع الديني المتعدد الذي تتعرض معالمه اليوم لمحاولات تغيير ممنهجة. ومن هنا، فإن الدفاع عن القدس هو دفاع عن حرية العبادة، وعن حق الإنسانية في صون مقدساتها من التوظيف السياسي القسري.

وقد أدركت السعودية، بثقلها الديني والسياسي، خطورة المساس بوضع القدس، فكان موقفها ثابتًا في رفض أي إجراءات أحادية تهدف إلى تغيير طابع المدينة أو وضعها القانوني. هذا الموقف لم يأتِ في سياق رد الفعل، بل ضمن رؤية استراتيجية ترى أن استقرار المنطقة يبدأ من احترام المقدسات، وأن أي سلام يتجاهل القدس هو سلام هش، قابل للانهيار عند أول اختبار.

إن محاولات فرض واقع جديد في القدس الشرقية، عبر الاستيطان وتهجير السكان وتغيير المعالم، لم تنجح في كسر إرادة أهلها، بل زادت من مركزية المدينة في الوعي الفلسطيني والعربي. فالقدس، رغم الحصار والضغوط، ما زالت حاضرة في الخطاب السياسي والثقافي، باعتبارها عنوان الصمود لا الهزيمة. وكل بيت مهدد بالهدم، وكل هوية تُسحب من صاحبها، تتحول إلى شاهد جديد على عدالة القضية.

وفي السياق الدولي، بدأت تتبلور قناعة متزايدة بأن القدس الشرقية لا يمكن تجاوزها في أي مسار سياسي جاد. فالدول التي اتجهت إلى الاعتراف بدولة فلسطين، أو مراجعة مواقفها، وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع مسألة العاصمة بوضوح أكبر. ولم يعد ممكنًا الاكتفاء بصيغ عامة أو مؤجلة، لأن الواقع على الأرض يفرض أسئلة حاسمة حول السيادة والحقوق.

وتلعب الدبلوماسية العربية هنا دورًا مفصليًا في منع تمييع مفهوم العاصمة. فالإصرار على القدس الشرقية، لا القدس الموحدة تحت الاحتلال، ولا عاصمة بديلة أو رمزية، هو ما يمنح المشروع الفلسطيني وضوحه وقوته. هذا الوضوح هو ما يجعل الدولة الفلسطينية القادمة قابلة للحياة، لا مجرد كيان إداري بلا روح.

كما أن اختيار القدس الشرقية عاصمة يعيد التوازن إلى مفهوم السيادة الفلسطينية. فالدولة لا تُقاس فقط بحدودها، بل بمركز قرارها السياسي، وبرمزيتها الجامعة. والقدس، بما تحمله من تاريخ وثقل، قادرة على أن تكون هذا المركز، الذي يربط بين الماضي والحاضر، ويمنح الدولة الوليدة شرعية لا يمكن الطعن فيها.

ولا يمكن إغفال الدور المصري الداعم لهذا التوجه، حيث ظل الموقف المصري من القدس ثابتًا، رافضًا أي محاولات

لفصلها عن محيطها الفلسطيني. هذا التلاقي السعودي–المصري حول القدس عزز الموقف العربي، ومنح القضية الفلسطينية عمقًا إقليميًا صلبًا، يصعب اختراقه أو الالتفاف عليه.

إن الحديث عن القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين المستقبلية هو حديث عن العدالة قبل السياسة، وعن الحق قبل التوازنات. فالمدينة التي صمدت في وجه محاولات الطمس، تستحق أن تكون عنوان الدولة التي صمد شعبها رغم عقود من الاحتلال. وكل تأجيل لهذا الاستحقاق لا يزيد الحقيقة إلا وضوحًا: لا دولة فلسطينية حقيقية دون القدس الشرقية.

وهكذا، تظل القدس الشرقية ليست فقط بندًا في مفاوضات، بل بوصلة للمشروع الفلسطيني بأكمله. ومع تنامي الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، وتزايد الضغط العربي المنظم، تقترب لحظة تثبيت هذه الحقيقة في الواقع السياسي، لا في النصوص وحدها. وحين تُعلن دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، لن يكون ذلك انتصارًا لفلسطين فقط، بل انتصارًا لمبدأ العدالة في عالم طال انتظاره لها.

وما يزيد من مركزية القدس الشرقية في مشروع الدولة الفلسطينية القادمة أن معركتها لم تعد محصورة داخل الجغرافيا الفلسطينية وحدها، بل أصبحت اختبارًا أخلاقيًا

وسياسيًا للمجتمع الدولي بأسره. فطريقة التعاطي مع القدس تكشف بوضوح حدود الخطاب العالمي حول حقوق الإنسان والقانون الدولي، وتُظهر الفجوة بين ما يُرفع من شعارات وما يُمارس فعليًا على الأرض. ولهذا، تحولت القدس الشرقية إلى معيار يُقاس به صدق المواقف، لا مجرد قضية نزاع محلي.

لقد حاول الاحتلال، عبر عقود طويلة، فرض تصور يُفرغ القدس الشرقية من مضمونها السياسي، عبر تحويلها إلى قضية بلدية أو إدارية، أو التعامل معها كمنطقة متنازع عليها بلا هوية واضحة. إلا أن هذا الطرح فشل في الصمود أمام الحقائق التاريخية والقانونية، التي تؤكد أن القدس الشرقية أرض محتلة وفق قرارات الأمم المتحدة، وأن أي سيادة تُفرض عليها بالقوة تفتقر إلى الشرعية. هذا الإدراك عاد بقوة إلى الخطاب الدولي، خاصة مع التحركات العربية الأخيرة التي أعادت تعريف جوهر الصراع بعيدًا عن التشويش الإعلامي.

كما أن أهمية القدس الشرقية لا تنبع فقط من رمزيتها، بل من دورها العملي في بناء الدولة الفلسطينية. فهي مركز طبيعي للمؤسسات السياسية، وفضاء جامع للهوية الوطنية، ونقطة توازن بين مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني. إن إقصاء القدس عن هذا الدور لا يؤدي فقط إلى إضعاف الدولة، بل إلى تفكيك نسيجها الداخلي، وتحويلها إلى كيان هشّ بلا

عمق تاريخي أو معنوي. ومن هنا، فإن الإصرار على القدس الشرقية هو دفاع عن قابلية الدولة للاستمرار، لا مجرد تمسك بشعار.

وتبرز هنا رؤية القيادة السعودية، وعلى رأسها الأمير محمد بن سلمان، التي تعاملت مع القدس باعتبارها عنصرًا حاسمًا في أي تسوية عادلة. فالموقف السعودي لم يكتفِ برفض المساس بالقدس، بل عمل على إدراجها بوضوح في أي حديث عن الاعتراف بدولة فلسطين، رافضًا أي صيغ رمادية أو حلول مؤجلة. هذا الوضوح ساهم في إعادة تصويب النقاش الدولي، ومنع تمرير مبادرات تتجاوز جوهر القضية تحت عناوين براقة.

ومن اللافت أن هذا الحراك العربي أعاد أيضًا الاعتبار للبعد القانوني للقدس الشرقية، حيث جرى التأكيد على أن وضع المدينة لا يمكن تغييره بقرارات أحادية أو اعترافات انتقائية. فالقدس ليست ملفًا مغلقًا بمرور الزمن، بل قضية حية، تتجدد شرعيتها مع كل انتهاك، وتزداد قوة مع كل موقف دولي يعترف بحقيقتها. وهذا ما يفسر تزايد الأصوات في البرلمانات والهيئات الدولية المطالبة بحماية الوضع القانوني والتاريخي للمدينة.

وعلى المستوى الشعبي، لم تفقد القدس الشرقية مكانتها في الوجدان العربي، رغم محاولات الإلهاء والتهميش. بل على العكس، أصبحت رمزًا جامعًا يعيد توحيد الخطاب العربي حول فلسطين، بعد سنوات من التشتت. فالقدس، بما تحمله من قداسة وتاريخ، قادرة على اختزال القضية الفلسطينية في صورة واحدة واضحة، لا تقبل التأويل أو المساومة. وهذا البعد الشعبي يمنح الموقف السياسي قوة إضافية، ويجعل أي تراجع عنه مكلفًا أخلاقيًا.

إن الدولة الفلسطينية القادمة، حين تتخذ من القدس الشرقية عاصمة لها، لا تعلن فقط استعادة أرض، بل تعلن استعادة سردية كاملة حاول الاحتلال طمسها. فهي تعيد الاعتبار للرواية الفلسطينية في مواجهة رواية القوة، وتؤكد أن الزمن، مهما طال، لا يمنح الشرعية للاحتلال، بل يراكم الأدلة ضده. وهذا ما يجعل القدس حجر الأساس في معركة الوعي قبل أن تكون معركة حدود.

ومع تصاعد الجهود الدبلوماسية العربية، وازدياد القناعة الدولية باستحالة تجاوز القدس، بات واضحًا أن المدينة لم تعد ورقة ضغط بيد الاحتلال، بل نقطة ضعف استراتيجية له. فكل محاولة لفرض أمر واقع جديد تُقابل برفض أوسع، وكل خطوة أحادية تعمّق عزلة المشروع الاحتلالي بدل أن تثبته. وفي هذا

السياق، تتحول القدس الشرقية من عبء سياسي على الفلسطينيين، كما حاول البعض تصويرها، إلى رافعة حقيقية لقيام الدولة.

وهكذا، فإن القدس الشرقية، بعاصمتها السياسية والروحية، لا تمثل نهاية الصراع، بل بداية مرحلة جديدة عنوانها استعادة الحق عبر التراكم السياسي والدبلوماسي. ومع اقتراب لحظة الاعتراف الكامل بدولة فلسطين، تظل القدس هي العنوان الأوضح لهذا التحول، والدليل الأبلغ على أن العدالة، وإن تأخرت، لا تسقط بالتقادم. وفي قلب هذا المشهد، تتكرس القدس الشرقية كعاصمة لا تُنتزع من النصوص، بل تُثبتها إرادة شعب، ودعم عربي واعٍ، ورؤية دولية بدأت تستعيد رشدها.

(٥)

٦. صمود الشعب الفلسطيني: دعم سعودي– مصري ورفض مشاريع التهجير

صمود الشعب الفلسطيني لم يكن يومًا ردّ فعل مؤقت، بل حالة تاريخية متجذّرة تشكّلت عبر عقود من المواجهة مع الاحتلال، وتحوّلت مع الزمن إلى هوية جمعية لا تنفصل عن فكرة الأرض والحق. فكل محاولات كسر الإرادة الفلسطينية، سواء بالقوة العسكرية أو بالضغط الاقتصادي أو بالحصار السياسي، اصطدمت بحقيقة واحدة هي أن هذا شعب تعلّم كيف يحوّل المعاناة إلى طاقة بقاء، وكيف يجعل من الصمود فعلًا سياسيًا بحد ذاته، لا مجرد حالة إنسانية طارئة.

ومع اشتداد العدوان وتكرار مشاريع التهجير القسري، برزت محاولات قديمة بثوب جديد، تقوم على تفريغ الأرض من سكانها، وتحويل القضية الفلسطينية من قضية تحرر وطني إلى ملف لجوء إنساني دائم. إلا أن هذه المشاريع واجهت رفضًا فلسطينيًا قاطعًا، لأن التهجير ليس حلًا، بل تصفية للقضية من جوهرها. وقد أدرك الفلسطيني، بحسه التاريخي، أن مغادرة الأرض تعني خسارة المعركة حتى لو توقفت الحرب، ولذلك كان التمسك بالبقاء هو السلاح الأول في مواجهة كل المخططات.

في هذا السياق، اكتسب الدعم السعودي– المصري أهمية استثنائية، ليس فقط لأنه دعم سياسي، بل لأنه شكّل مظلة إقليمية صلبة أسقطت عمليًا أي محاولة لتمرير سيناريوهات التهجير. فالموقف السعودي، بقيادة الأمير محمد بن سلمان، كان واضحًا وحاسمًا منذ اللحظة الأولى: لا دولة فلسطينية بلا شعب فلسطيني على أرضه، ولا حلّ يقوم على اقتلاع الناس من بيوتهم تحت أي ذريعة. هذا الموقف لم يُطرح كبيان عاطفي، بل كجزء من رؤية سياسية شاملة ترفض إعادة إنتاج النكبة بصيغ جديدة.

أما الدور المصري، فقد كان امتدادًا طبيعيًا لمسئولية تاريخية وجغرافية، حيث أدركت القاهرة أن التهجير القسري لا يهدد الفلسطينيين وحدهم، بل يفتح بابًا خطيرًا لزعزعة استقرار المنطقة بأكملها. لذلك جاء الرفض المصري قاطعًا لأي محاولة لفرض واقع جديد عبر دفع الفلسطينيين خارج أرضهم، وتم التعبير عن هذا الرفض في المحافل الدولية، وفي التحركات السياسية، وفي الخطاب الرسمي الذي شدد على أن الحل الوحيد هو بقاء الشعب الفلسطيني على أرضه ونيل حقوقه المشروعة.

وقد منح هذا التلاقي السعودي– المصري صمود الفلسطينيين بُعدًا استراتيجيًا جديدًا، حيث لم يعد الفلسطيني

يشعر أنه يواجه الاحتلال وحده، بل بات جزءًا من معادلة إقليمية أوسع تدرك خطورة تصفية القضية عبر الأدوات غير العسكرية. هذا الدعم عزّز الثقة لدى الشارع الفلسطيني، ورفع منسوب الصمود، لأن الشعوب لا تصمد طويلًا إذا شعرت بالعزلة، لكنها تقاتل الزمن حين تشعر أن هناك من يحمي ظهرها سياسيًا.

ومن المهم الإشارة إلى أن رفض مشاريع التهجير لم يكن مجرد موقف دفاعي، بل تحوّل إلى هجوم سياسي معاكس، كشف زيف الخطاب الإنساني الذي حاول تبرير اقتلاع الفلسطينيين بحجة حمايتهم. فقد جرى تفكيك هذه السرديات في الإعلام الدولي، وجرى التأكيد على أن الحماية الحقيقية للمدنيين لا تكون بإبعادهم عن أرضهم، بل بوقف العدوان واحترام القانون الدولي. وهنا لعبت الدبلوماسية العربية، بدعم سعودي فاعل، دورًا محوريًا في إعادة توجيه النقاش العالمي.

كما أسهم هذا الدعم في تثبيت معادلة جديدة مفادها أن الشعب الفلسطيني ليس عبئًا على محيطه، بل صاحب قضية عادلة تستحق الدفاع عنها. وهذه النقطة كانت شديدة الأهمية، لأن الاحتلال راهن طويلًا على إنهاك الفلسطيني نفسيًا، ودفعه للشعور بأن وجوده بات مشكلة على الآخرين. لكن المواقف السعودية والمصرية نسفت هذا الرهان، وأعادت الاعتبار

للإنسان الفلسطيني كصاحب حق، لا كلاجئ ينتظر حلولًا مؤقتة.

وعلى المستوى الميداني، انعكس هذا الدعم في تعزيز قدرة الفلسطينيين على الصمود داخل مدنهم وقراهم، عبر المساندة السياسية والإنسانية، ومنع فرض حلول قسرية تحت ضغط النار. فالصمود ليس فقط بقاء جسديًا، بل هو أيضًا صمود معنوي، يحتاج إلى رسالة واضحة مفادها أن العالم العربي، وفي قلبه السعودية ومصر، لن يسمح بتحويل الكارثة إلى واقع دائم.

ويُحسب للأمير محمد بن سلمان أنه تعامل مع ملف التهجير بوصفه خطًا أحمر، لا يقبل المساومة ولا التأجيل، وربطه صراحة بمسار الاعتراف بدولة فلسطين. هذا الربط الذكي أعاد ترتيب الأولويات الدولية، وأوضح أن أي حديث عن تسوية أو تهدئة يفقد معناه إذا لم يتضمن حماية الشعب الفلسطيني على أرضه. وبهذا، لم يعد التهجير مجرد خطر محتمل، بل مشروعًا مرفوضًا سياسيًا قبل أن يكون مرفوضًا أخلاقيًا.

لقد أثبتت التجربة أن صمود الشعب الفلسطيني يزداد قوة كلما تراجع منطق الإملاءات الخارجية، وكلما شعر أن هناك إرادة عربية واعية تسانده لا تستثمر في معاناته. ومع تصاعد

هذا الوعي، بات واضحًا أن مشاريع التهجير، مهما تغيّرت مسمياتها، فقدت فرصتها في النجاح، لأن معادلة الرفض باتت أوسع وأصلب من أي وقت مضى.

وفي المحصلة، فإن صمود الشعب الفلسطيني لم يعد مجرد عنوان إنساني يُستدعى عند الأزمات، بل أصبح عنصرًا فاعلًا في رسم ملامح المستقبل السياسي للمنطقة. وبدعم سعودي– مصري صريح، ورفض قاطع لكل محاولات الاقتلاع، يتكرس هذا الصمود كركيزة أساسية في طريق قيام دولة فلسطين القادمة، دولة تُبنى بأهلها، وتحيا بإرادتهم، وتنتصر لأن أحدًا لم يتخلَّ عن حقها في الوجود على أرضها.

...ولا يمكن فهم صمود الشعب الفلسطيني بمعزل عن التحولات العميقة التي طرأت على الموقف العربي الرسمي في السنوات الأخيرة، حيث انتقل من حالة ردّ الفعل إلى حالة الفعل السياسي المنظّم. هذا التحول لم يكن عفويًا، بل نتاج إدراك متزايد بأن ترك الفلسطينيين وحدهم في مواجهة مشاريع التهجير يعني فتح الباب أمام تصفية شاملة للقضية، تبدأ بالإنسان ولا تنتهي بالأرض. ومن هنا، جاء الإسناد العربي، وفي مقدمته السعودي– المصري، ليمنح الصمود الفلسطيني بُعده الاستراتيجي الطويل الأمد.

لقد أدركت القيادة السعودية، وعلى رأسها الأمير محمد بن سلمان، أن أخطر ما في مشاريع التهجير ليس فقط ما تسببه من مأساة إنسانية آنية، بل ما تخلّفه من واقع سياسي جديد يُفرض بالقوة ثم يُطلب من العالم التعايش معه. ولذلك كان الموقف السعودي حازمًا في رفض أي حلول مؤقتة تُسوّق بوصفها إنسانية، بينما هي في جوهرها سياسية تهدف إلى إعادة رسم الخريطة السكانية للقضية الفلسطينية. هذا الرفض أعاد تعريف مفهوم "الاستقرار" في المنطقة، باعتباره استقرارًا قائمًا على العدالة، لا على فرض الأمر الواقع.

وفي المقابل، شكّل الموقف المصري عامل توازن حاسم، إذ ربطت القاهرة بين أمنها القومي وبين حماية الوجود الفلسطيني على أرضه. فمصر، بما تمتلكه من ثقل تاريخي ودور إقليمي، كانت تدرك أن القبول بالتهجير يعني الدخول في دوامة لا تنتهي من الأزمات، وأن الدفاع عن حق الفلسطيني في البقاء هو دفاع عن استقرار المنطقة بأسرها. هذا التلاقي في الرؤية بين الرياض والقاهرة أسّس جبهة سياسية عربية متماسكة، أغلقت الباب أمام أي محاولات للالتفاف على جوهر القضية.

ومع هذا الغطاء العربي، تحوّل الصمود الفلسطيني من حالة مقاومة فردية إلى حالة وعي جماعي مدعوم سياسيًا. فلم

يعد الفلسطيني يُطالب فقط بحقوقه، بل بات جزءًا من خطاب إقليمي واضح يربط بين العدالة والسلام، وبين بقاء الشعب الفلسطيني على أرضه وقيام دولته المستقلة. هذا التحول أضعف كثيرًا من قدرة الاحتلال على تسويق رواياته في المحافل الدولية، خصوصًا مع تزايد الأصوات التي باتت ترى في التهجير جريمة لا يمكن تبريرها بأي سياق.

كما أسهم هذا الدعم في تعزيز حضور القضية الفلسطينية داخل المؤسسات الدولية، حيث لم يعد الحديث يقتصر على وقف إطلاق النار أو إيصال المساعدات، بل اتسع ليشمل رفضًا صريحًا لأي تغيير ديمغرافي قسري. وقد لعبت الدبلوماسية السعودية، مستندة إلى ثقلها السياسي والاقتصادي، دورًا مؤثرًا في نقل هذا الموقف إلى عواصم القرار العالمية، ما جعل مسألة التهجير خطًا أحمر في النقاشات الدولية.

ومن زاوية أخرى، أعاد هذا الواقع الاعتبار لفكرة أن الشعب الفلسطيني هو صاحب القرار الأول في مصيره. فالصمود لم يعد يُنظر إليه كحالة اضطرار، بل كخيار واعٍ يحظى بدعم عربي صريح. وهذا ما منح الفلسطينيين قدرة أكبر على مواجهة الضغوط النفسية والسياسية، لأنهم باتوا يدركون أن بقاءهم ليس عبئًا على أحد، بل هو جوهر أي حل عادل ومستدام.

ولا يمكن إغفال الأثر المعنوي العميق لهذا الدعم، إذ إن الشعوب حين تشعر بأن قضاياها العادلة تجد من يحملها بصدق، تتضاعف قدرتها على الصمود. وقد انعكس ذلك في مشاهد التمسك بالأرض، ورفض مغادرتها رغم القصف والحصار، في رسالة واضحة مفادها أن الفلسطيني لم يعد وحيدًا في معركته الوجودية.

وفي المحصلة النهائية، يتأكد أن صمود الشعب الفلسطيني، المدعوم بموقف سعودي– مصري راسخ، قد أسقط أحد أخطر السيناريوهات التي راهن عليها الاحتلال، وهو تفريغ الأرض من أهلها. ومع انكسار هذا الرهان، تبرز حقيقة سياسية جديدة: أن فلسطين لا يمكن أن تُمحى عبر التهجير، وأن الطريق إلى أي استقرار حقيقي يمر حتمًا عبر الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في البقاء، والحرية، والدولة المستقلة. وبهذا، يصبح الصمود ليس فقط فعل مقاومة، بل حجر الأساس في معادلة فلسطين القادمة.

(٦)

خطوات المستقبل: طريق فلسطين إلى الاعتراف الدولي والسيادة الكاملة

يمثّل الحديث عن خطوات المستقبل في القضية الفلسطينية انتقالًا من مرحلة الصمود ووقف النزيف، إلى مرحلة البناء السياسي الهادئ الذي يهدف إلى تحويل الاعترافات والمواقف المعلنة إلى واقع سيادي مكتمل الأركان. ففلسطين اليوم لم تعد قضية إنسانية فقط، ولا ملفًا مؤجلًا على طاولة المجتمع الدولي، بل أصبحت اختبارًا حقيقيًا لمصداقية النظام العالمي في احترام القانون الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ومن هنا، فإن طريق الاعتراف الدولي والسيادة الكاملة لم يعد حلمًا نظريًا، بل مسارًا سياسيًا تتشكّل ملامحه خطوةً بعد خطوة.

أولى هذه الخطوات تتمثل في ترسيخ الموقف الفلسطيني بوصفه موقف دولة قادمة، لا مجرد شعب تحت الاحتلال. لقد أدركت القيادة العربية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية بقيادة الأمير محمد بن سلمان، أن معركة الوعي الدولي لا تقل أهمية عن المعركة السياسية. فالدولة لا تولد فقط بالقرارات، بل تُبنى بالاعتراف المتراكم، وبحضور دائم في الخطاب

الدولي بوصفها كيانًا شرعيًا له حدود وشعب وعاصمة وحقوق غير قابلة للتصرف. هذا التحول في الخطاب أسهم في نقل فلسطين من خانة "النزاع" إلى خانة "الدولة المنتظرة".

الخطوة الثانية تتمثل في تحويل الاعترافات الرمزية إلى التزامات سياسية وقانونية. فاعتراف الدول بدولة فلسطين، مهما بلغ عددها، يفقد الكثير من قيمته إذا لم يُترجم إلى مواقف داخل المؤسسات الدولية، وإلى ضغوط حقيقية تُمارَس على الاحتلال لوقف سياساته الأحادية. وهنا برز الدور السعودي بوضوح، حيث عملت الرياض على ربط أي حديث عن استقرار إقليمي أو شراكات استراتيجية بضرورة إحراز تقدم حقيقي في المسار الفلسطيني، مؤكدة أن تجاهل جوهر القضية لم يعد خيارًا مقبولًا.

أما الخطوة الثالثة، فتتعلق بإعادة تعريف مفهوم السلام في المنطقة. فالسلام الذي يُبنى على إنكار الحقوق أو تجاوزها أثبت فشله مرارًا. ولهذا، فإن الرؤية التي تتبناها السعودية، وتلتقي معها مصر وعدد متزايد من الدول العربية، تقوم على مبدأ بسيط وعميق في آن واحد: لا سلام بلا دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على حدودها، وعاصمتها القدس الشرقية. هذا المبدأ، حين يُطرح بثبات ووضوح، يُعيد ضبط

بوصلة النقاش الدولي، ويمنع محاولات القفز فوق الأساس القانوني للقضية.

وفي السياق ذاته، تمثل السيادة الفلسطينية عنصرًا محوريًا في أي تصور مستقبلي. فالاعتراف بالدولة لا يكتمل من دون سيطرة حقيقية على الأرض، والمعابر، والموارد، والقرار السياسي المستقل. ومن هنا، يصبح إنهاء الاحتلال شرطًا لا غنى عنه، لا بندًا تفاوضيًا يمكن تأجيله. وقد أسهمت الجهود الدبلوماسية العربية في إعادة هذا المفهوم إلى الواجهة، بعد سنوات حاول فيها البعض تسويق حلول اقتصادية أو إدارية بوصفها بدائل عن السيادة الحقيقية.

كما أن المستقبل الفلسطيني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بوحدة الموقف الفلسطيني الداخلي. فالدولة لا يمكن أن تقوم على الانقسام، ولا أن تحظى بثقة المجتمع الدولي في ظل غياب مرجعية سياسية موحّدة. وقد شكّل الدعم العربي، خصوصًا من مصر، عنصرًا مهمًا في الدفع نحو رأب الصدع الفلسطيني، ليس من باب التدخل، بل من باب إدراك أن الوحدة الوطنية شرط أساسي لأي مسار سيادي ناجح. فكلما كان البيت الفلسطيني متماسكًا، ازدادت قوة الحجة السياسية في مواجهة الاحتلال.

ومن الخطوات الجوهرية أيضًا، توسيع دائرة الضغط القانوني الدولي. فالقضية الفلسطينية تمتلك رصيدًا قانونيًا ضخمًا، من قرارات أممية، واتفاقيات دولية، وتوصيفات قانونية واضحة للاحتلال وممارساته. تفعيل هذا الرصيد، بدعم عربي منظم، يفتح الباب أمام محاسبة الاحتلال، ويُضعف قدرته على الاستمرار في سياسة الإفلات من العقاب. وقد بدأت ملامح هذا المسار تظهر مع تزايد الحديث الدولي عن المساءلة، لا بوصفها إجراءً انتقاميًا، بل كضرورة أخلاقية وقانونية.

ولا يمكن إغفال البعد الشعبي العالمي في طريق الاعتراف والسيادة. فالرأي العام الدولي أصبح أكثر وعيًا بطبيعة ما يجري في فلسطين، وأكثر حساسية تجاه قضايا العدالة وحقوق الإنسان. هذا التحول، الذي غذّته وسائل الإعلام الحديثة وحركات التضامن العالمية، يشكّل رافعة إضافية للموقف السياسي الرسمي، ويمنح القضية الفلسطينية حضورًا دائمًا في وجدان الشعوب، لا في بيانات الحكومات فقط.

وفي ختام هذا المسار، يتضح أن طريق فلسطين إلى الاعتراف الدولي والسيادة الكاملة ليس قصيرًا، لكنه بات واضح المعالم. طريق يبدأ برفض التهجير، ويمر بتثبيت الحق، ويتعزز بدبلوماسية عربية واعية، تقودها المملكة

العربية السعودية برؤية استراتيجية طويلة النفس، وتساندها مصر بثقلها التاريخي ودورها المحوري. ومع هذا التلاقي، يصبح قيام دولة فلسطين ليس مسألة "إن حدثت"، بل مسألة "متى وكيف"، وهو تحول جوهري في مسار قضية طال انتظار عدلها.

وهكذا، تدخل فلسطين مرحلة جديدة من تاريخها؛ مرحلة لا تُدار فيها المعركة على حافة اليأس، بل على أرضية الأمل الواقعي، المستند إلى دعم عربي صلب، وإلى قناعة دولية آخذة في التشكل بأن الدولة الفلسطينية لم تعد خيارًا مؤجلًا، بل استحقاقًا سياسيًا لا يمكن تجاهله.

ويتعزز هذا المسار المستقبلي أيضًا بضرورة الانتقال من مرحلة إدارة الأزمة إلى مرحلة التخطيط الاستراتيجي طويل المدى للدولة الفلسطينية. فالدولة القادمة لا تُبنى فقط على الاعتراف السياسي، بل على قدرة مؤسساتها على العمل، وعلى جاهزية بنيتها الإدارية والاقتصادية والقانونية. ومن هنا، يبرز دور الدعم العربي في مساعدة الفلسطينيين على إعداد نموذج دولة قادر على الحياة، لا دولة رمزية محاصَرة بالعجز. وقد بدأ هذا التفكير يأخذ حيّزًا عمليًا في الطروحات التي تدعم تمكين المؤسسات الفلسطينية، وربط الاستقلال السياسي بالتنمية المستدامة.

كما أن طريق السيادة الكاملة يمر حتمًا عبر كسر احتكار الاحتلال لرواية "الأمن". فلطالما استُخدم هذا المفهوم ذريعة لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم، وتصوير الدولة الفلسطينية كتهديد محتمل للاستقرار. غير أن التحرك الدبلوماسي العربي، وخصوصًا السعودي، عمل على قلب هذه المعادلة، عبر التأكيد أن غياب الدولة الفلسطينية هو الخطر الحقيقي على أمن المنطقة، وأن استمرار الاحتلال هو الوقود الدائم للتوتر وعدم الاستقرار. هذا الطرح، حين يُقدَّم بلغة المصالح الدولية، يكتسب وزنًا متزايدًا في مراكز صنع القرار.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية إعادة إدماج القضية الفلسطينية في أولويات النظام الدولي، بعد سنوات من محاولات تهميشها أو التعامل معها كملف ثانوي. فقد نجحت الدبلوماسية العربية في إعادة فلسطين إلى صدارة النقاشات الكبرى، ليس فقط من بوابة الصراع، بل من زاوية القانون الدولي، وحقوق الإنسان، ومسئولية المجتمع الدولي عن إنهاء أطول احتلال في العصر الحديث. هذا التحول يعيد تعريف فلسطين بوصفها قضية عدالة عالمية، لا نزاعًا إقليميًا محدودًا.

ومن الخطوات المستقبلية الحاسمة أيضًا، تعزيز الحضور الفلسطيني في المنظمات الدولية المتخصصة، وتوسيع دائرة العضوية والتمثيل، بما يرسّخ فكرة الدولة القائمة بحكم الواقع

القانوني، حتى في ظل الاحتلال. فكل مشاركة، وكل توقيع، وكل تمثيل رسمي، يراكم شرعية قانونية يصعب التراجع عنها لاحقًا. وقد شكّل الدعم العربي، سياسيًا وماليًا، عاملًا أساسيًا في تمكين هذا الحضور، ومنحه الاستمرارية اللازمة.

ولا يقل عن ذلك أهمية، الاستثمار في الجيل الفلسطيني الجديد، بوصفه حامل مشروع الدولة. فالمستقبل لا يُصاغ فقط في قاعات السياسة، بل في وعي الأجيال القادمة بحقوقها وقدرتها على الدفاع عنها بالمعرفة والعمل والتنظيم. إن بناء دولة فلسطين يحتاج إلى نخبة سياسية وقانونية واقتصادية مؤهلة، قادرة على إدارة السيادة حين تتحقق، لا أن تُفاجأ بها. وهنا يبرز البعد الثقافي والتعليمي كجزء لا يتجزأ من معركة الاعتراف والاستقلال.

وفي موازاة ذلك، يظل العامل العربي المشترك حجر الزاوية في هذا الطريق. فالتجارب التاريخية أثبتت أن أي تراجع عربي يفتح الباب أمام ضغوط دولية تُفرغ القضية من مضمونها. أما حين يكون الموقف العربي متماسكًا، كما هو الحال اليوم في ظل التقاطع السعودي–المصري، فإن هامش المناورة لدى الاحتلال يضيق، وتتقدّم القضية بثبات، حتى وإن بدا الطريق طويلًا. هذا التماسك يمنح الفلسطينيين عمقًا استراتيجيًا لا غنى عنه في مواجهة التعقيدات الدولية.

ومع تراكم هذه العوامل، تتبلور معادلة جديدة في المشهد الدولي: دولة فلسطينية ليست مطلبًا أخلاقيًا فحسب، بل ضرورة سياسية وقانونية لاستقرار المنطقة والعالم. ومع كل خطوة تُنجز في هذا المسار، تتراجع مساحة الإنكار، ويزداد ثقل الحقيقة القائلة إن السيادة الفلسطينية الكاملة لم تعد مسألة افتراضية، بل نتيجة حتمية لمسار تاريخي يتجه نحو نهايته العادلة.

وهكذا، فإن خطوات المستقبل، رغم ما تحمله من تحديات، ترسم طريقًا واضحًا لفلسطين نحو الاعتراف الدولي والسيادة الكاملة. طريقٌ تُمهّده دبلوماسية عربية واعية، وتقوده رؤية سعودية طموحة تدرك أن العدالة هي أساس السلام، وتدعمه إرادة شعب فلسطيني لم يتخلَّ يومًا عن حقه في وطن حر ودولة مستقلة. ومع هذا التلاقي بين الإرادة والقيادة، يصبح المستقبل الفلسطيني أقرب إلى التحقق من أي وقت مضى، لا بوصفه حلمًا مؤجلًا، بل كاستحقاق تاريخي بات على أبواب التنفيذ.

(٧)

فلسطين القادمة: دولة تُولد من الصمود والدبلوماسية

لم تعد فلسطين اليوم قضية تبحث عن تعاطف، ولا شعبًا يطلب الاعتراف بوجوده، بل مشروع دولة يفرض نفسه على خرائط السياسة الدولية بفعل صمود أهله، وتحول المواقف الإقليمية، وتقدّم الدبلوماسية العربية من موقع الدفاع إلى موقع المبادرة. فالدولة الفلسطينية القادمة لا تُولد من فراغ، ولا من خطابات عاطفية، بل من مسار تراكمي طويل اجتمع فيه الثبات الشعبي مع الرؤية السياسية، وتقاطعت فيه الإرادة الوطنية مع دعم عربي بات أكثر وضوحًا وصلابة من أي وقت مضى.

لقد أثبتت السنوات الأخيرة أن الرهان على إنهاك الفلسطينيين أو دفعهم إلى الهجرة لم ينجح، بل انقلب على أصحابه. فكل جولة عدوان، وكل محاولة تهجير، كانت تُنتج وعيًا عالميًا أوسع بحقيقة الصراع، وتكشف زيف الروايات التي سعت إلى تصوير الاحتلال كأمر واقع لا بد من التعايش معه. وفي المقابل، كان الصمود الفلسطيني، رغم فداحة التضحيات، هو العامل الثابت الذي أعاد تعريف المعادلة: شعب لا يرحل، وأرض لا تُفرَّغ، وحق لا يسقط بالتقادم.

غير أن الصمود وحده، مهما بلغ، لا يكفي لتحويل الحق إلى دولة، ما لم يُسند برؤية سياسية قادرة على تحويل التضحيات إلى مكاسب استراتيجية. وهنا يبرز التحول الجوهري في الموقف العربي، خصوصًا مع صعود دور المملكة العربية السعودية بقيادة الأمير محمد بن سلمان، التي تعاملت مع القضية الفلسطينية باعتبارها مفتاح الاستقرار الحقيقي في المنطقة، لا ملفًا يمكن تجاوزه أو تأجيله. هذا الفهم العميق أعاد القضية إلى مركز التوازنات الدولية، وربطها مباشرة بأي حديث عن سلام أو شراكات أو مستقبل إقليمي.

لقد نقلت الدبلوماسية السعودية القضية الفلسطينية من مربع المناشدات إلى مربع الشروط السياسية الواضحة، مؤكدة أن الاعتراف بدولة فلسطين ليس منّة من أحد، بل استحقاق قانوني وأخلاقي لا يمكن القفز عليه. ومع هذا الطرح، تراجع خطاب "الحلول المؤقتة" و"الإدارة الإنسانية للصراع"، ليحل محله خطاب الدولة ذات السيادة، بحدود معترف بها، وعاصمة واضحة، وقرار وطني مستقل. هذا التحول لم يكن شكليًا، بل أعاد رسم سقف التوقعات الدولية، وفرض لغة جديدة في التعاطي مع فلسطين.

وفي هذا السياق، لعبت مصر دورًا مكملًا وحاسمًا، إذ ربطت بين حماية الشعب الفلسطيني ورفض التهجير، وبين أمن

المنطقة واستقرارها. فالقاهرة، بخبرتها التاريخية وثقلها السياسي، أدركت أن قيام دولة فلسطينية مستقلة هو الضمانة الوحيدة لإنهاء دوائر العنف المتكررة. هذا التناغم السعودي–المصري لم يمنح الفلسطينيين غطاءً سياسيًا فقط، بل وفر لهم عمقًا استراتيجيًا أعاد التوازن إلى طاولة التفاوض الدولية، وقلّص هامش المناورة أمام الاحتلال.

ومع هذا الدعم، لم تعد الدولة الفلسطينية فكرة مؤجلة إلى أجل غير مسمى، بل مشروعًا قيد التشكّل. فعدد الدول المعترفة بفلسطين في ازدياد، واللغة المستخدمة في المؤسسات الدولية باتت أكثر وضوحًا في توصيف الاحتلال وممارساته، والرأي العام العالمي أصبح أكثر حساسية تجاه معاناة الفلسطينيين وحقوقهم. هذه العناصر مجتمعة لا تعني أن الطريق بات سهلًا، لكنها تؤكد أن الاتجاه العام لم يعد في صالح من يسعى لطمس القضية أو تصفيتها.

إن الدولة الفلسطينية القادمة ستُولد من تلاقي مسارين: مسار الصمود على الأرض، ومسار الدبلوماسية في المحافل الدولية. صمود يرفض الرحيل مهما اشتد القصف والحصار، ودبلوماسية تُصرّ على أن الحل لا يكون بإدارة الأزمة، بل بإنهائها من جذورها. وبين هذين المسارين، تتشكل معادلة

جديدة تقول إن القوة وحدها لا تصنع شرعية، وإن الشرعية حين تتسلح بالقانون والدعم الدولي تصبح أقوى من السلاح.

ولا يمكن تجاهل أن هذا المسار يضع الاحتلال أمام مأزق تاريخي. فكلما تأخر في الاعتراف بحق الفلسطينيين، ازدادت عزلته السياسية، وتآكلت روايته أمام العالم. وفي المقابل، كل خطوة تُتخذ باتجاه الدولة الفلسطينية تُضعف منطق السيطرة بالقوة، وتعيد الاعتبار لفكرة أن القانون الدولي، مهما طال تجاهله، يظل المرجعية النهائية لتنظيم العلاقات بين الدول والشعوب.

إن فلسطين القادمة ليست دولة تُمنح على طاولة مفاوضات باردة، بل دولة تُنتزع بالوعي، وبالثبات، وبحسن إدارة المعركة السياسية. دولة تُبنى على أنقاض مشاريع التهجير، وتنهض من بين ركام الحصار، وتحمل في جوهرها رسالة واضحة: أن الشعوب التي تصمد وتُحسن قراءة اللحظة التاريخية لا تُهزم، حتى وإن طال الطريق.

وهكذا، يقف الفلسطينيون اليوم على أعتاب مرحلة جديدة، لا تُلغي الألم ولا تنكر حجم التحديات، لكنها تفتح أفقًا مختلفًا للمستقبل. أفق تُصبح فيه الدولة الفلسطينية نتيجة طبيعية لمسار طويل من الصمود والدبلوماسية، لا حدثًا استثنائيًا. ومع هذا الأفق، تتبلور حقيقة بات من الصعب تجاهلها: فلسطين قادمة،

لا كشعار، بل كدولة تولد من رحم المعاناة، وتحمل معها وعد العدالة، وإمكانية السلام الحقيقي القائم على الحق، لا على القوة.

وتتطلب هذه المرحلة المقبلة من مسار الدولة الفلسطينية وعيًا مضاعفًا بطبيعة الصراع كما هو، لا كما يُراد له أن يُصوَّر. فالقضية لم تعد محصورة في حدود الجغرافيا وحدها، بل أصبحت معركة سردية وقانونية واقتصادية في آن واحد. الاحتلال يدرك أن خسارته الحقيقية لا تبدأ حين ينسحب من أرض، بل حين يفقد السيطرة على الرواية التي طالما حاول فرضها على العالم، وحين تتحول فلسطين من "قضية نزاع" إلى "دولة تحت الاحتلال" بلغة القانون الدولي. وهذا التحول تحديدًا هو ما تعمل عليه الدبلوماسية العربية الجديدة، مدفوعة بإرادة سياسية واضحة، لا تقبل أنصاف الحلول.

إن الطريق إلى الاعتراف الدولي الكامل لا يمر فقط عبر قرارات الأمم المتحدة، بل عبر بناء شبكة مصالح دولية ترى في قيام دولة فلسطين عامل استقرار لا تهديدًا. وهنا تتقاطع السياسة مع الاقتصاد، حيث يصبح دعم الدولة الفلسطينية جزءًا من رؤية أوسع لإعادة تشكيل الشرق الأوسط على أسس التنمية والتعاون، لا الصراعات المفتوحة. هذا المنطق بدأ يجد صداه في عواصم كبرى، بعدما تبيّن أن استمرار الاحتلال يعني

استمرار التوتر، وأن أي مشروع إقليمي ناجح لا يمكن أن يُبنى على إنكار حقوق شعب كامل.

كما أن بناء الدولة الفلسطينية القادمة يفرض تحديًا داخليًا لا يقل أهمية عن التحدي الخارجي، وهو تحدي توحيد الصف الوطني، وترتيب البيت السياسي بما ينسجم مع متطلبات المرحلة. فالعالم الذي يفتح أبوابه للاعتراف، ينتظر في المقابل نموذجًا لدولة قادرة على إدارة شؤونها، وحماية قرارها، والتعبير عن إرادة شعبها ضمن مؤسسات واضحة وفاعلة. وهذا لا ينتقص من عدالة القضية، بل يعززها، ويجعلها أكثر قدرة على الصمود في وجه الضغوط والمساومات.

وفي هذا السياق، يصبح الدعم العربي، وخاصة السعودي–المصري، عامل توازن حاسم، لا لأنه يحل محل القرار الفلسطيني، بل لأنه يوفر له مساحة الحركة والحماية السياسية. فحين تُطرح الدولة الفلسطينية بوصفها خيارًا عربيًا جامعًا، لا مطلبًا فلسطينيًا معزولًا، تتغير قواعد اللعبة، ويصبح تجاهلها مكلفًا سياسيًا وأخلاقيًا. هذا ما جعل كثيرًا من الدول تعيد حساباتها، وتدرك أن زمن القفز فوق فلسطين يقترب من نهايته.

ومن المهم الإشارة إلى أن معركة الاعتراف والسيادة لا تُحسم في لحظة واحدة، بل عبر تتابع خطوات محسوبة. اعترافات ثنائية تتوسع، مواقف قانونية تتصلب، قرارات أممية

تُفعَّل، وضغط شعبي عالمي يتزايد. كل خطوة من هذه الخطوات، مهما بدت صغيرة، تساهم في بناء واقع جديد، تُصبح فيه الدولة الفلسطينية حقيقة سياسية قائمة، لا مشروعًا مؤجلًا إلى ما لا نهاية.

إن فلسطين القادمة، في هذا الأفق، ليست مجرد كيان سياسي، بل اختبار أخلاقي للنظام الدولي نفسه. فإما أن ينتصر منطق القانون وحق الشعوب في تقرير مصيرها، أو يستمر منطق القوة والهيمنة في إنتاج الأزمات. وما يميز اللحظة الراهنة هو أن ميزان هذا الاختبار لم يعد مختلًا كما كان في السابق، بل بدأ يميل – ولو ببطء – لصالح العدالة، بفعل صمود شعب، وحكمة قيادة عربية، وتحوّل تدريجي في الوعي العالمي.

وهكذا، فإن طريق فلسطين إلى السيادة الكاملة لم يعد طريقًا مجهول المعالم، بل مسارًا واضح الاتجاه، وإن كان طويلًا وشاقًا. مسار تُرسم معالمه اليوم بإرادة سياسية صلبة، ودعم عربي فاعل، وحضور فلسطيني لا يقبل الغياب. ومع كل خطوة إلى الأمام، تتراجع أوهام تصفية القضية، ويتأكد أن المستقبل، مهما حاول البعض مصادرته، سيحمل اسم فلسطين... دولةً كاملة السيادة، لا استثناءً عابرًا في تاريخ الصراع.

(٨)

التحرك العربي المشترك: تنسيق الجهود السياسية والدبلوماسية لدعم فلسطين

لم يكن دعم القضية الفلسطينية على الصعيد العربي مجرد شعارات إعلامية أو بيانات عابرة، بل كان نتاج استراتيجية واضحة ومتكاملة، تقودها المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، وتشارك فيها مجموعة من الدول العربية، بهدف تحقيق اعتراف دولي كامل بدولة فلسطين ومنع أي محاولات تهجير للسكان أو تفكيك للهوية الفلسطينية. ومع تصاعد الضغوط الإقليمية والدولية، برزت الحاجة الملحّة لتوحيد الجهود العربية، وتنسيق التحركات السياسية والدبلوماسية بطريقة تكفل فعالية أكبر ومصداقية أوسع.

في هذا السياق، لعبت المملكة العربية السعودية، وولي عهدها الأمير محمد بن سلمان، دورًا محوريًا وفريدًا. فقد حرص ولي العهد السعودي على أن تكون المبادرات العربية متماسكة، وأن تترجم القرارات والاتفاقيات إلى خطوات عملية على الأرض، سواء من خلال التحركات السياسية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، أو عبر اللقاءات المباشرة مع قادة الدول الكبرى. لقد أدرك الأمير محمد بن سلمان أن القوة الدبلوماسية تتطلب وحدة الموقف العربي، وأن أي انقسام قد

يُضعف من تأثير العرب في استعادة حقوق الفلسطينيين، لذلك عمل على بناء شبكة علاقات قوية تجمع بين الرياض والقاهرة وبقية العواصم العربية المؤيدة للقضية.

مصر، بدورها، لم تتأخر عن لعب دورها التاريخي. فقد حافظت القاهرة على واجب التضامن مع الشعب الفلسطيني، ورفضت أي محاولات تهجير، كما عملت على تقديم الدعم السياسي واللوجستي، وافتتحت قنوات حوار دائمة مع المنظمات الدولية لتوضيح مواقف العرب. كانت الاجتماعات الدورية بين المسؤولين المصريين والسعوديين تهدف إلى صياغة رؤية استراتيجية موحدة، تحدد أولويات العمل العربي المشترك، من دعم الاعتراف الدولي إلى منع محاولات تهجير السكان الفلسطينيين من أراضيهم.

التحرك العربي المشترك لم يكن مقتصرًا على الاجتماعات أو البيانات، بل شمل أيضًا أنشطة عملية عديدة. فقد سعت الدول العربية إلى تعزيز التعاون الدبلوماسي مع المنظمات العالمية، وضمان إدراج حقوق الفلسطينيين ضمن أولويات القمم الدولية. كما تم تكثيف اللقاءات مع الولايات المتحدة وأوروبا، بهدف الضغط على الدول التي تحاول إضعاف موقف الفلسطينيين، وإبراز ضرورة احترام القرارات الدولية السابقة بشأن القدس وحق العودة.

الدور القيادي للأمير محمد بن سلمان ظهر جليًا في عدة محطات مفصلية، حيث استطاع توجيه جهود الدول العربية بطريقة تجعلها أكثر تنسيقًا وفاعلية. فقد دافع عن القضية الفلسطينية على المستوى العالمي، ونجح في وضع ملفات الاعتراف بدولة فلسطين على أجندة العديد من المؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وفتح حوارات ثنائية مع الدول الكبرى لإقناعها بأهمية دعم الحق الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، فإن التحرك العربي المشترك شمل أيضًا استراتيجيات الإعلام والسياسات العامة، حيث تم إطلاق حملات توعوية عالمية لتسليط الضوء على الانتهاكات ومحاولات التهجير، وتوضيح الحق الفلسطيني في العودة إلى أراضيه. هذا التمازج بين الدبلوماسية والسياسة الإعلامية عزز الموقف الفلسطيني وأتاح فضاءً أوسع للمجتمع الدولي للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

وفي المحصلة، أصبح التحرك العربي المشترك نموذجًا ناجحًا للتنسيق بين الدول العربية في الدفاع عن قضية مركزية. فقد نجحت السعودية ومصر، بقيادة الأمير محمد بن سلمان، في جعل صوت العرب موحدًا وفعالًا، وعززت الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، وحمت سكانها من مخاطر التهجير القسري. إن

هذه الجهود أثبتت أن العمل الجماعي والتخطيط الاستراتيجي قادران على تحقيق إنجازات ملموسة في السياسة الدولية، وأن فلسطين، بدعم من التحرك العربي المشترك، تقترب يومًا بعد يوم من استعادة حقوقها المشروعة وسيادتها الكاملة.

لقد برز دور الأمير محمد بن سلمان في دفع القضية الفلسطينية على المستوى الدولي بطريقة غير مسبوقة، حيث تمكن من توظيف نفوذ المملكة المالي والدبلوماسي لإيصال رسائل قوية إلى كل الدول والمنظمات العالمية، مؤكدًا على أن دعم فلسطين ليس خيارًا بل واجبًا أخلاقيًا وإنسانيًا. من خلال لقاءاته ومبادراته، استطاع ولي العهد السعودي أن يعيد القضية الفلسطينية إلى مقدمة الأجندة الدولية، وحشد التأييد السياسي والاقتصادي لها، بما أعطى الشعب الفلسطيني قدرة أكبر على الصمود وتحصين حقوقه.

في الوقت ذاته، كان للرئيس عبد الفتاح السيسي دور محوري على المستويين الإقليمي والدولي. فقد استخدم خبرة مصر العميقة وعلاقاتها التاريخية مع مختلف الأطراف لإيصال موقف عربي ثابت تجاه حقوق الفلسطينيين، مؤكدًا على رفض أي مشاريع تهجير أو تهويد للقدس الشرقية. كما لعب الرئيس السيسي دورًا رئيسيًا في حماية الفلسطينيين من الضغوط

الخارجية وفرض رؤى واضحة على المفاوضات الدولية، مما أعطى الأمة العربية صوتًا قويًا وموحدًا في الساحات السياسية.

وفي المجال الاقتصادي، لم يقتصر الدعم على مجرد تصريحات، بل اتخذ الأمير محمد بن سلمان خطوات ملموسة لدعم مشاريع التنمية في الأراضي الفلسطينية، مع التركيز على البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والقطاعات الحيوية التي تمنح الفلسطينيين القدرة على الصمود أمام محاولات التهجير القسري. من جهته، عمل الرئيس السيسي على تسهيل وصول المساعدات، وحماية المؤسسات الفلسطينية المدنية، وضمان استمرارها في أداء مهامها على نحو فعال، بما يحافظ على استقرار الفلسطينيين ويعزز قدرتهم على إدارة شؤونهم.

على المستوى الدبلوماسي، أحرز كل من السعودية ومصر تقدمًا ملموسًا في تحريك المجتمع الدولي نحو الاعتراف بدولة فلسطين. كان الأمير محمد بن سلمان يضغط على الدول الكبرى لإعادة النظر في مواقفها، بينما حرص الرئيس السيسي على الحفاظ على القنوات العربية والدولية المفتوحة لإبراز الحق الفلسطيني بطريقة واقعية وحكيمة. وقد أدى هذا التوازن بين النفوذ المالي والاقتصادي من جهة، والخبرة الدبلوماسية والوزنية من جهة أخرى، إلى تحقيق إنجازات ملموسة على الأرض، ليس فقط على صعيد الدعم السياسي، بل في تعزيز

موقف الفلسطينيين في مواجهة التهجير والممارسات غير القانونية.

كما أسهم كل من الأمير محمد بن سلمان والرئيس السيسي في إبراز الجانب الإنساني للقضية الفلسطينية، من خلال حملات إعلامية متوازنة، ركزت على معاناة الشعب الفلسطيني وأهمية حماية حقوقه، ما ساعد على كسب تأييد شعوب العالم وتشكيل رأي عام دولي داعم لمطالب الفلسطينيين في السيادة والاستقلال.

في ضوء هذه الجهود، أصبح واضحًا أن قيادة كل دولة، السعودية بمبادرات ولي عهدها ومصر برؤى رئيسها، ساهمت في تعزيز صمود الفلسطينيين، وحماية القدس الشرقية، وتثبيت الحقوق الوطنية، دون أن تفقد أي دولة استقلالية قرارها، بل كلٌ منها يسعى بقدرته وإمكانياته نحو هدف واحد: إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، مؤمنة الحقوق ومحصنة أمام كل محاولات التهجير أو الاحتلال.

لقد انعكست جهود السعودية ومصر بشكل ملموس على الأرض الفلسطينية، ليس فقط في المستوى السياسي والدبلوماسي، بل أيضًا في تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني على مختلف الأصعدة. ففي الوقت الذي وفرت فيه المملكة دعمًا اقتصاديًا واستثمارات تنموية، كانت مصر حاضرة على المعابر

الحدودية، والتسهيلات اللوجستية، وضمان استمرار حركة التجارة الداخلية والخارجية للفلسطينيين، ما أتاح لهم الحفاظ على حياتهم اليومية رغم التحديات الكبيرة.

كما لعبت القيادة السعودية دورًا في تحريك المنظمات الدولية، لتأكيد أن حقوق الفلسطينيين لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها، وأن الاعتراف الدولي بدولتهم هو التزام أخلاقي وقانوني يجب أن يتوازى مع أي مفاوضات سياسية. من جهته، حرص الرئيس السيسي على إبراز الثوابت الوطنية الفلسطينية في كل لقاءات ثنائية وإقليمية، مع التأكيد على رفض أي محاولات لإعادة رسم الخرائط بالقوة، أو المساس بالقدس الشرقية كمركز روحي وسياسي للشعب الفلسطيني.

على صعيد آخر، كانت المبادرات الإنسانية جزءًا مهمًا من استراتيجية كل قيادة. السعودية دعمت مشاريع البنية التحتية والمستشفيات والمدارس، بينما ساعدت مصر في تعزيز الأمن الغذائي، وتسهيل وصول المساعدات الطبية، وتأمين برامج الحماية الاجتماعية للأسر الفلسطينية. هذه الجهود العملية كانت بمثابة تأكيد على أن القيادة السياسية لا تقتصر على التصريحات بل تتحول إلى أفعال ملموسة تحفظ كرامة الشعب الفلسطيني وتمنحه القدرة على مواجهة الضغوط اليومية.

من ناحية التأثير الإعلامي، ساهمت السعودية ومصر في تشكيل رواية واضحة للحق الفلسطيني، بحيث وصلت الرسائل إلى جميع المنصات العالمية، مسلطة الضوء على محاولات التهجير، ورفض الانتهاكات، ومشاريع الاحتلال. هذا العمل الإعلامي المتوازن عزز من مصداقية المبادرات، وأعطى صورة حقيقية عن الجهود العربية في الدفاع عن فلسطين، دون أن تقتصر على الدعم الشفهي فقط، بل مع رصد الإنجازات على الأرض بشكل واضح ومؤثر.

في المحصلة، يظهر جليًا أن قيادة كل دولة أظهرت قدرة عالية على التوازن بين القوة والتأثير، بين السياسة والإنسانية، وبين الواقعية والإصرار على الثوابت الوطنية. وقد أسهم هذا التوازن في ترسيخ مكانة القدس الشرقية كعاصمة حقيقية، وحماية حقوق الفلسطينيين، وتعزيز فرص الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، بما يجعل كل خطوة نحو السيادة الكاملة خطوة مدروسة وموثوقة، مدعومة بقدرات عمليّة ودبلوماسية واقعية.

الخاتمة

مع نهاية هذا الكتاب، يتضح أن مسار فلسطين القادمة لم يكن، ولا يزال، مجرد حلم بعيد المنال، بل مشروع حقيقي يبنيه الصمود الشعبي، والدعم العربي المتمثل في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، والوعي الدولي المتنامي بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وعاصمته القدس الشرقية. لقد أثبتت الجهود السياسية والدبلوماسية، بقيادة الأمير محمد بن سلمان والدور المصري الثابت، أن الإرادة العربية القوية قادرة على تغيير موازين القوة، وإعادة القضية الفلسطينية إلى قلب الاهتمام العالمي بعد عقود من التهميش.

الفصل الأخير من هذا الكتاب أبرز أن طريق الاعتراف الدولي والسيادة الكاملة لا يُقاس بالقرارات الفورية فقط، بل بسلسلة من الخطوات المستمرة والمتضافرة، بدءًا من دعم القضية على الصعيد العربي، مرورًا بالمجتمع الدولي، وانتهاءً ببناء مؤسسات الدولة الفلسطينية القادرة على حماية شعبها وإدارة أراضيه. إن فلسطين القادمة ليست مجرد كيان سياسي، بل رمز للحق، وصمود، واستقلال، وتجسيد لإرادة شعب لم ينهزم أمام محاولات التهجير والاحتلال.

لقد حاولنا في هذه الصفحات أن نرصد جهود السعودية ومصر، والدور الحاسم للأمير محمد بن سلمان في دفع المجتمع

الدولي للاعتراف بالقضية الفلسطينية، وإعادة تعريفها كخيار استراتيجي للسلام والاستقرار في المنطقة. كما ركزنا على التضحيات المستمرة للشعب الفلسطيني في رفض مشاريع التهجير والحفاظ على الهوية الوطنية، وعلى القدس الشرقية بوصفها العاصمة الروحية والسياسية التي لا يمكن التفريط بها.

وفي الختام، يبقى الأمل أكبر من كل صعوبة، والإرادة أقوى من كل معضلة، ففلسطين القادمة ليست حلمًا يختفي، بل واقع يتشكل بالجهود العربية المشتركة، والصمود الوطني الفلسطيني، والإرادة الدولية التي بدأت تدرك أن العدالة هي السبيل الوحيد لإرساء السلام الحقيقي. ومع كل خطوة في هذا الطريق، يزداد يقيننا بأن دولة فلسطين المستقبلية، عاصمتها القدس الشرقية، ستصبح حقيقة قائمة لا يقف في وجهها إلا من يرفض الحق والإنصاف، وأن التاريخ سيشهد على أن الإرادة العربية والشعب الفلسطيني معًا كانوا ولا يزالون صانعي مستقبلهم، المؤسس على الحرية والسيادة والكرامة.

هذا الكتاب إذًا ليس مجرد سرد للتاريخ والدبلوماسية، بل هو رسالة أمل، ودعوة للعمل، وشهادة على أن فلسطين القادمة قادمة لا محالة، وأن العدالة والحق سيظلان دائمًا رفيقَي الطريق نحو السيادة الكاملة والاستقرار الدائم.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٥
المقدمة	٧
(١) السعودية ودفعة عالمية لدعم فلسطين	١٢
(٢) مصر وواجب التضامن	٢٠
(٣) المجتمع الدولي بين الرفض والاعتراف	٢٩
(٤) القدس الشرقية العاصمة الروحية والسياسية	٣٨
(٥) صمود الشعب الفلسطيني	٤٧
(٦) خطوات المستقبل طريق فلسطين للاعتراف الدولي	٥٥
(٧) فلسطين القادمة دولة تولد من الصمود	٦٣
(٨) التحرك العربي المشترك	٧٠
الخاتمة	٧٨